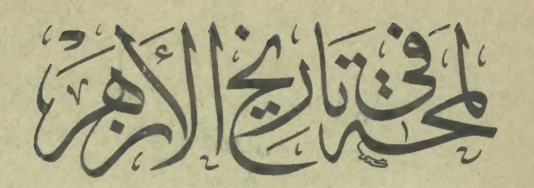


بقلم

الدكتور على عبد الواحد وافى

ليسانسيه ودكتوراه فى الآداب من جامعة باريس

أستاذ بدار العلوم العليا وكلية الآداب بالجامعة المصرية وأقسام التخصص بالأزهر

الطبعة الثانية ١٣٥٥ هـ — ١٩٣٦ م



بقلم

الدكتور علي عبد الواحد وافي
ليسانسيه ودكتور في الآداب من جامعة باريس
أستاذ بدار العلوم العليا وكلية الآداب بالجامعة المصرية وأقسام التخصص بالأزهر

الطبعة الثانية ١٣٥٥ هـ — ١٩٣٦ م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله ومن والاه .

أما بعد ، فهذه كلمة موجزة فى الأزهر ونشأته والتطورات التى حدثت له ، أرجو أن ينفع الله بها كما نفع بالأزهر نفسه .

مقدمة

١ — وظيفتا الأزهر : الأزهر أشهر جامع إسلامى ، وأقدم مسجد شيد بمدينة القاهرة . وهو كذلك أعظم جامعة إسلامية لتدريس العلوم والفنون والآداب وأجل معهد للعلوم الدينيـة . كانت ولا تزال تقصده الوفود من جميع أنحاء العالم الاسلامى لتعلم العلم وللتفقه فى الدين .

٢ – بنـاء الأزهر وماحدث فيه : لما تم للفاطميين فتح مصر ودخل جيشهم قاعدة ملكها تحت قيادة جوهر الصقلى أرادوا أن ينشئوا مدينة جديدة تخلد ذكرهم وتكون أثرا باقيا لانتصارهم وحصنا حربيا يعتصمون به . فأمروا قائد جيشهم جوهرا بانشاء تلك المدينة فأنشأها سـنة ٣٥٨ وسماها « المنصورية » . ولما انتقل المعز لدين الله الخليفة الفاطمى من القيروان (التي كانت عاصمة ملك الفاطميين بالمغرب) وجاء مصر للاستيطان بها سنة ٣٦٢ هـ غير اسم المدينة وسماها « القاهرة المعزية » .

وقد بادر جوهر بانشاء الجامع الازهر فى هذه المدينة . وذلك لأمرين :— أحدهما أن أول ما كان ينشأ فى مدينة اسلامية إنما هو الجامع الذى يجتمع فيه المؤمنون لأداء فريضة الصلاة ، والثانى أن الفاطميين يدينون بمذهب الشيعة: فأنشئوا الأزهر لنشر مذهبهم من جهة وليجمّعوا به من جهة أخرى فلا يفاجئوا فى بداية فتحهم جوامع أهل السنة بخطبتهم التى كانوا يقولون فيها « وصلى الله على الأئمة آباء

أمير المؤمنين المعز لدين الله » .

وقد شرع فى بناء هذا الجامع فى يوم السبت ٢٤ من جمادى الأولى سنة ٣٥٩ هـ وتم بناؤه فى سنتين تقريبا . فان أول جمعة جمعت فيه كانت فى شهر رمضان سنة ٣٦١ هـ .

وفى سنة ٧٠٢ هـ حدث بمصر زلزال شديد هدم من الأزهر قسما كبيرا . فعمل الأمير سلار من رجال دولة المماليك البحرية (الذين خلفوا الدولة الأيوبية) على عمارة ماتهدم وتجديده .

وفى سنة ١١٦٧ هـ زاد فى سعة هذا الجامع بمقدار النصف تقريبا الأمير عبدالرحمن كتخدا بن حسن جاويش القازوغلى (فى عهد الحكم العثمانى) .

وكان غالب الخلفاء والوزراء والأمراء وذوى الجاه بالديار المصرية ، وبخاصة أعضاء الأسرة العلوية الكريمة ، يتنافسون فى تشييد هـــذا الجامع وتعميره وإنشاء الاروقة به لسكن المجاورين ، والحياض للغسل والوضوء ...

مما زاد في مساحته وجعله في سعته الحالية (١٢٠٠٠ ذراع تقريبا) .

وللأزهر تسعة أبواب أشهرها الباب الذى ينتهى اليه شارع الازهر . وهو شامخ عظيم مرتفع ومنقوش على وجهته أبيات مموهة بالذهب يشير آخرها إلى تاريخ بنائه وهو ١١٦٧ هـ ، وهذه الابيات هى :—

إن للعلم أزهرا يتسامى كسماء ماطاولتها سماء
حيث وافاه ذا البناء ولولا منة الله ماتسامى البناء
رب إن الهدى هداك وآيا تك نور تهدى به من تشاء
مذ تناهى أرخت باب علوم ونخار به يجاب الدعاء

وهذا الباب من إنشاء الأمير عبد الرحمن كتخدا ، أما الباب الأصلى فخلف هـذا الباب الجديد .

وقد أنشأ كذلك هذا الأمير فى تلك السنة المقصورة الجديدة المعروفة « بالأيوان » . وهى مرتفعة عن أرض المسجد الأصلى بنصف ذراع .

٣ — تسـميته : اختلف المؤرخون فى سبب تسميته

بالأزهر . وأصح ماقالوه بهذا الصدد أن الفاطميين كانوا ينتسبون للسيدة فاطمة الزهراء بنت الرسول عليه الصلاة والسلام وأنهم سموا جامعهم بالأزهر إشارة لاسم الزهراء جدتهم .

الازهر باعتباره مسجدا

يشتمل الأزهر على محل مسقوف للصلاة يسمى مقصورة وآخر غير مسقوف يسمى صحناً ؛ وعلى هذا النمط كانت معظم المساجد فى العصر الذى بنى فيه . — ويتبع هذين القسمين كثير من الملحقات من حارات وأروقة ومكاتب ومنازل للطلبة ومرافق .

وتنقسم مقصورته قسمين : المقصورة الأصلية الكبيرة التى هى من إنشاء جوهر القائد نفسه ؛ والمقصورة الجديدة التى أحدثها الأمير عبدالرحمن كتخدا سنة ١١٦٧هـ كما قدمنا . وسقف المقصورتين من الخشب المتقن الصنع .

أما صحنه فكان متسع غير مسقوف مفروش بالحجر كان يأوى اليه الطلبة للاستدفاء بحرارة الشمس عند اشتداد

البرد ، وينامون به فى الصيف عند اشتداد الحر ، ويصلى فيه الناس عند ازدحام المقصورتين . ويحيط به من جهاته الأربع عقود قائمة على أعمدة جميلة من الرخام . وعلى حيطانه آيات قرآنية كتبت بخط كوفى جميل .

وكان به عشرة محاريب لم يبق منهـا فى أوائل القرن العشرين إلا ستة . والمشهور منها اثنان : المحراب الأصلى القديم وهو بالمقصورة القديمة الأصلية ؛ والمحراب الجديد بالمقصورة الجديدة . وكان لكل محراب من هذين المحرابين امام خاص . وقد جرت العادة منذ زمن بعيد أن يكون امام المحراب القديم شافعى المذهب وإمام الجديد مالكيه .

وللجامع خمس منارات يؤذن عليها فى الأوقات الخمسة وفى الأسحار وتوقد فى ليالى رمضان والمواسم . ولم يكن له فى الأصل عند تأسيسه إلا منارة واحدة . وقد جرت العادة قديماً ألا يؤذن على تلك المنارات إلا العميان محافظة على عورات المساكن المجاورة لهـا . وكان لا يؤذن المؤذنون إلا بتنبيه « الميقاتى » المعين للتنبيه على حلول أوقات الصلاة . لأن

أذان الأزهر كان يبنى عليه أذان بقية منارات القاهرة .

ويظهر من كلام المقريزى أن مناراته كانت توقد فى المواسم أيام الخلفاء الفاطميين بزينة باهرة حتى أن الخليفة جعل بقصره منظرة خاصة لمشاهدة الزينة سماها « منظرة الجامع الأزهر » .

وللجامع منبر واحد أقيم فى المحراب الجديد . أما المنبر الأصلى القديم الذى أنشىء فى بداية تأسيسه فقد نقل للجامع الحاكمى . وله خطيب واحد غير الأمامين المذكورين آنفا يخطب فى الجمع والأعياد .

وقد كان الخلفاء الفاطميون يذهبون بأنفسهم للازهر فى الجمع والأعيـاد ليخطبوا فى الناس ويصلوا بهم . وقد وصف صاحبا النجوم الزاهرة وصبح الأعشى ركاب الخليفة عند ذهابه للصلاة بالناس ، ومن كان يتبعه من خدم وحشم وحاشية وقواد وجنود ، وما كان يعمل فى المدينة وفى المسجد احتفاء بقدومه ، وما كان يسبق خطبته ويعقبها ... وما إلى ذلك ، فجاء وصفهما هذا أكبر دليل على ما كان لخلفاء الفاطميين

من عظمة الملك، واتساع السلطان، وجلال الأبهة، وعلى ما كانوا عليه من الاهتمام بشعائر الدين والحدب على الاسلام والمسلمين.

وكان الازهر فى أول عهد الفاطميين المسجد الفذ بمصر الذى يخطب فيه الخليفة. فلما تم بناء الجامع الحاكمى فى سنة ٣٨٠ ﻫ صارت الخطبة مشتركة بينه وبين ثلاثة جوامع أخرى. فان الخليفة كان يخطب فى الحاكمى خطبة وفى الأزهر خطبة وفى جامع ابن طولون خطبة وفى جامع عمرو بن العاص خطبة.

فلما انتهت دولة الفاطميين وتولى صلاح الدين يوسف ابن أيوب سلطنة مصر سنة ٥٦٧ ﻫ وقلد وظيفة القضاء لقاضى القضاة صدر الدين بن درباس الشافعى عمل بمقتضى مذهبه الذى يحظر إقامة خطبتين فى بلد واحد فمنع الخطبة من الازهر وأقرها فى الجامع الحاكمى لانه كان أكثر اتساعا من الازهر وقتئذ، فان مساحة الأزهر كانت ١٢٠٠٠ ذراع ومساحة الجامع الحاكمى ٣٦٠٠٠ ذراع. وظل الازهر معطلا عن اقامة الجمعة مائة عام تقريبا. فلما استولى الظاهر

بيبرس الملك سنة ٦٥٨ رغب فى إعادتها فلم يقره على ذلك ابن بنت العز الشافعى قاضى القضاة حينئذ ، فعزله السلطان وولى مكانه قاضيا حنفيا أذن فى إعادتها .

هذا ، وقد كان للجامع الازهر فى نفوس المصريين منزلة دينية سامية ومكانة ممتازة لم يبلغ مثلها أى مسجد من مساجدهم ، يدلك على ذلك أنهم قد اتخذوه مثابة يلوذون بها كلما اشتد بهم خطب . فقد ذكر المؤرخون أن أتباع محمد بك الالفى (من أمراء المماليك) ظلموا أهل مدينة بلبيس فجاءوا صارخين عائذين بالازهر ، فخف شيخه وعلماؤه لابراهيم بك وهو حاكم القطر المصرى حينئذ ، وطلبوا إليه رفع المظالم فأجيبوا الى طلبهم ، وكتب القاضى حجة بذلك . وذكر المؤرخون كذلك أنه فى سنة ١٢٢٠ هـ « أكل العساكر الدلاتية (طبقة من العساكر الترك) الزرع ، وخطفوا من صادفهم من الفلاحين والمارين ، وأخذوا النساء للافساد ، فحضر الناس رجالا ونساء إلى الجامع الأزهر يستغيثون ، فخاطب المشايخ والى مصر ، فكتب للدلاتية بترك الدور لأهلها » .

الازهر باعتباره معهدا للدراسة

كادت مواطن التعليم فى صدر الاسلام تكون مقصورة على المساجد . ويرجع السبب فى ذلك إلى أمور كثيرة أهمها مايلى : —

١ — كان الدين هو الدافع إلى العلم والتعليم ، وكانت مواد الدراسة لاتخرج عن العلوم الشرعية ومايتصل بها . فلم يجد المسلمون أماكن أصلح لتعليم هذه العلوم من بيوت الله التى شيدت لاقامة شعائر الدين ؛ كما اختار أهل الكتاب من قبل الصوامع والبيع .

٢ — اشتهر الخلفاء الراشدون رضوان الله عليهم بالقصد فى صرف أموال المسلمين وبمجانبة مظاهر الترف والتبذير . فعملوا جهدهم على التقليل من بناء الدور الحكومية واتخذوا من المساجد مواطن لكثير من شئون الدولة ومصالح

المسلمين . ففيها كانت تقام الصلاة ، ويجلس الخلفاء والولاة والقضاة للفصل فى الدعاوى والحكم بين الناس واقامة الحدود ، وبها كان يجتمع المسلمون للمفاوضة فى أمورهم التشريعية والسياسية وغيرها ، وبها كان يبايع الخلفاء ، وتبلغ وصياتهم ، وتعلن أوامرهم ، وبها كانت تلقى الخطب السياسية والحربية المتعلقة ببسط حالة الأمة وما وصلت اليه جيوشها ، وفيها كذلك ابتدأ التعليم .

وعلى الرغم من ظهور معاهد التعليم منفصلة عن المساجد فى عصر بنى أمية وبنى العباس ، ظلت المساجد محتفظة بصفاتها المدرسية فى كثير من البلاد الاسلامية أمدا غير قصير . فهذه فلسطين ظلت مساجدها أهم معاهد التعليم حتى قبيل القرن العشرين . ولايزال المعلمون فيها يحملون اسم الخطباء أو الأئمة ويؤدون كثيرا من وظائف رجال الدين . وكان الطلبة بجامع دمشق يلتفون حول معلميهم حلقات ، كما أخبر ابن جبير . وهذه الاندلس ظلت مساجدها أظهر معاهد التعليم العالى حتى دالت دولة العرب فيها كما

روى المقرى .

وهكذا كانت الحال بمصر فى العصر الذى شيد فيه الجامع الأزهر الشريف . فقد كان من أهم معاهد التعليم فيها إذ ذاك جامعان : جامع عمرو بن العاص الذى بنى بمدينة الفسطاط سنة ٣١ هـ عند مافتح المسلمون بلاد مصر ، وجامع أحمد بن طولون الذى بنى فى منتصف القرن الثالث الهجرى .

فلم يكن بدعا إذن أن أصبح الجامع الأزهر معهدا علميا . ولم يعمل الفاطميون إذ أنزلوه هذه المنزلة شيئا أكثر من السير على التقاليد المعمول بها فى العالم الاسلامى فى ذلك الحين . وقد زاد من اهتمامهم بشأنه من هذه الناحية أنهم رأوا فيه خير وسيلة لنشر مذهبهم الفاطمى ، ولصبغ المصريين بصبغتهم دينا وسياسة ، ولتربية النشء على الولاء لهم وتقديس مبادئهم . ولذلك أمر خلفاؤهم بتدريس مذهبهم الفاطمى به . وشجعوا العلماء على النزوح إليه ، واختاروا للتدريس به طائفة من أبعد فقهاء مذهبهم صيتا وأكبرهم

مكانة فى نفوس الناس ، وأجروا على من به من الأساتذة والتلاميذ الأرزاق المختلفة وشيدوا لهم المساكن ... كما سنذكر ذلك بتفصيل فى مواضعه . وقد كان من نتائج هذه العناية أن نشأ المعهد الأزهرى عظيما فبذ كل ماعداه من معاهد التعليم فى ذلك العصر .

هذا ، والبحث فى تاريخ الازهر باعتباره معهداً للتعليم يتطلب دراسة الأمور الآتية :

أولا – مواد الدراسة

فى الأزهر ومايتصل بها

تطور مواد الدراسة فى العالم الاسلامى : لايحظر الدين الاسلامى الحنيف دراسة أى علم من العلوم المعروفة بين الأزهريين بالعلوم الحديثة كالرياضيات والطبيعيات وبحوث

الفلسفة وغيرها ؛ وإن نظرة فى تاريخ القرون الاسلامية الأولى ـ ومحافظتها على الدين مشهورة ـ لكافية فى الدلالة على ذلك . فقد نبغ فى هذه العصور كثير من الحكماء والفلاسفة والرياضيين والفلكيين ، وألفوا فى هذه العلوم مؤلفات قيمة ، ولم يدخروا وسعاً فى نشرها . وكان خلفاء المسلمين وأمراؤهم ووزراؤهم يتضافرون على تشجيع هذه العلوم والمشتغلين بها وينظرون اليها نظرة إجلال . ذكر صاحب كشف الظنون : «أن الخليفة الثانى من بنى العباس أبا جعفر المنصور مع براعته فى الفقه كان مقدما فى علوم الفلسفة محباً لأهلها وبالأخص علم النجوم » . وقد أنشأ الخليفة هرون الرشيد « بيت الحكمة » لتدريس العلوم الحكمية والطبيعية والرياضية ؛ وأجرى النعم على من كان بها من علماء وفلاسفة ومترجين وتلاميذ . — وقد أخذ المأمون بناصر هذه العلوم فكان يضطهد أعداء الفلسفة أيما اضطهاد ، ووجه أكبر قسط من عنايته إلى النهوض ببيت الحكمة فألحق به مرصداً فلكياً ووسع من مكتبته

وأضاف إليها كثيراً من كتب الفلسفة والطبيعة والرياضة في لغاتها ، وفيها العربية واليونانية والسريانية والفارسية والهندية والقبطية . وقد كان من نتائج عنايته هذه أن نبغ في عصره كثير من جهابذة العلماء في الفلسفة والفلك والطب والرياضة كالخوارزمي صاحب المؤلفات المشهورة في الجبر ، وسلم أمين مكتبة بيت الحكمة الذي قام بترجمة كتاب المجسطي لبطليموس من اليونانية وشرحه وحلّ نظرياته ، ويحيي بن أبي منصور وسند بن علي والعباس الجوهري الذين تولوا إدارة المرصد المأموني . — وذكر المؤرخون أن الأمير صالح بن مرداس صاحب حلب خرج إلى قرية المعرة وقد عصى أهلها فنازلها وشرع في حصارها ورماها بالمنجنيق ، فلما أحس أهلها الغلبة سعوا إلى أبي العلاء المعري المشهور باشتغاله بالفلسفة وسألوه أن يخرج ويشفع فيهم ، فخرج ومعه قائد يقوده ، فأكرمه الأمير واحترمه ، ثم قال له ألك حاجة ؟ فقال المعري : « الأمير ، أطال الله بقاءه ، كالسيف القاطع : لأن متنه ، وخشن حده ، وكالنهار

القائظ : اشتد هجيره ، وبرد أصيله . خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلين » . فقال الأمير : « قد وهبتها لك » . فانظر كيف وهب الأمير بلداً عصى أهله إكراما لفيلسوف .

بقيت تلك العلوم النافعة منتشرة زاهرة بين المسلمين لايرمون قراءها والمشتغلين بها بزيغ ولا ضلالة ، إلى أن صارت السلطة الحقيقية فى الدولة الاسلامية للأعاجم من التتار والمغول ، ولم يكن لأغاب أولئك الأعاجم ذلك العقل الذى راضه الاسلام ، والقلب الذى هذبه الدين ، ولم يكن لأحد منهم نفس أبى بكر الصديق الذى جعل أول خطابه للناس بعد المبايعة : « إن رأيتمونى على حق فأعينونى وإن رأيتمونى على باطل فردونى » . بل جاءوا إلى الاسلام بخشونة الجهل ، يحملون ألوية الظلم ، فانقلب الحكم فى أيامهم من الشورى إلى الاستبداد . ولكنهم وجدوا أمامهم عقبة كبرى تمنعهم من مطاق التصرف فى الخلق : تلك العقبة هى العلوم التى تقف المرء على قيمته وحقوقه وتدفعه إلى طلبها إذا رآها مهضومة ، وتعوده التفكير السليم والبحث المنطقى .

فعمدوا إلى القضاء على تلك العلوم ، غير مدخرين جهدا فى ذلك ، وتم لهم ماأرادوا . ومن ذلك العهد قعدت الهمم ، وفترت العزائم، وركدت القرائح ، وهجرت العلوم التى اخترعتها الأمم الاسلامية الأولى (وقد بلغ عددها على ماجاء فى كشف الظنون مائة وتسعين علماً) ، لقصور العقول عن إدراكها . فأصبح يقال عن كل علم لايستطاع فهمه ان قراءته غير مستحبة أو مكروهة ، ثم ترتقى تلك الكراهة شيئاً فشيئاً إلى التحريم . وانقلبت أوضاع التعليم حينئذ من واسع الاطلاق والبحث عن علل الأشياء وحقائقها ، إلى ضيق التقليد والاكتفاء بالأخذ بظواهر العبارات التى قالها المتقدمون ، بلا تنقيب عن أدلتهم التفصيلية .

ولكن على الرغم من هذا التأخر العلمى العام ، فان سماء الأمم الاسلامية ما كانت تخلو ـ من حين لآخر ـ من نجوم ثواقب تشرق بأنوار علمها على حالك الجهل ، وتقاوم بما فى طاقتها ، وتجاهد مجاهدة الأبطال لاعادة حالة العلم والتعليم إلى ما كانت عليه أيام عزة المسلمين ومجدهم .

ومابزغ فجر القرن العشرين حتى ثابت الأمم الاسلامية إلى رشدها ، فرأت أمم الغرب قد ضربت فى الحضارة بسهم وافر ، وسبقتها فى ميادين العلوم والفنون والآداب ، وأقصتها من حلبة الصناعات والمخترعات، فأخذت تجد فى اللحاق بها، غير آبهة بما يصادفها فى سبيلها من عقبات يقيمها خصوم الاسلام ، ويثيرها هنا وهناك أنصار الجمود وأعداء الارتقاء .

اختيار مواد الدراسة بالأزهر : هذه هى أدوار التعليم فى العالم الاسلامى أجمع من فجر تاريخه إلى اليوم . وهى هى بنفسها التى مر بها الأزهر فى عصوره المختلفة : —

١ — ذكر المقريزى : « أن أول مادرس بالأزهر الفقه الفاطمى على مذهب الشيعة . فانه فى شهر صفر سنة ٣٦٥ھ جلس على بن النعمان القاضى بجامع القاهرة المعروف بالجامع الأزهر وأملى مختصر أبيه فى الفقه عن أهل البيت ويعرف هذا المختصر « بالاقتصار » .

وقد عنى الخلفاء الفاطميون كثيرا بنشر مذهبهم ،

وأغدقوا نعمهم على المشتغلين به من العلماء والطلبة، كما سنذكر ذلك فى موضعه. فساد المذهب الفاطمى مذاهب أهل السنة التى كانت منتشرة فى مصر قبل الفتح الفاطمى (وهما المذهبان الشافعى والمالكى)، وصار هو المذهب المعمول به فى القضاء والفتيا، وحورب ما عداه من المذاهب. ذكر المقريزى أنه « فى سنة ٣٨١ هـ ضرب رجل بمصر وطيف به فى المدينة من أجل أنه وجد عنده كتاب الموطأ لمالك بن أنس رحمه الله ».

غير أنه يظهر من عناية الخلفاء الفاطميين بالعلوم الرياضية والفلكية والطبيعية والجغرافية أن تلك العلوم لابد أن تكون قد درست بالأزهر فى زمانهم. إذ يبعد على من أنشئوا « دار العلم »، وجعلوا من موادها الأساسية الفلك والطب والحساب والمنطق وما إلى ذلك من العلوم الحكمية، وعلى من كانت مكتبتهم محتوية على مائة ألف مجلد منها ستة آلاف فى الطب وعلى كرتين سماويتين احداهما من الفضة يقال ان صانعها بطليموس الفلكى نفسه وأنه أنفق عليها

ثلاثة آلاف دينار وعلى خريطة جغرافية ثمينة كالتى ذكرها المقريزى فى قوله : « دخل هذه المكتبة (مكتبة الفاطميين) أحد السياح ، فرأى فيها مقطعاً من الحرير الأزرق ، غريب الصنعة ، فيه صورة أقاليم الأرض وجبالها وبحارها ومدنها وأنهارها ومساكنها وجميع المواطن المقدسة ، مبينة للناظر ، مكتوبة أسماء طرائقها ومدنها وجبالها وبلادها وأنهارها وبحارها بالذهب وغيرها بالفضة والحرير » — أقول يبعد على من كان هذا شأنهم ألا يجعلوا لتلك العلوم الفلكية والرياضية والجغرافية والطبيعية نصيبا بأزهرهم .

٣ — ولما انقرضت دولة الفاطميين واستولى صلاح الدين يوسف بن أيوب على ملك مصر ، شرع فى تغيير مبادىء الدولة الفاطمية وإزالة آثارها . فأنشأ بمدينة القاهرة مدرسة للفقهاء الشافعية ، وأخرى للفقهاء المالكية ؛ وصرف قضاة مصر الشيعة كلهم ، وأبطل الخطبة والتدريس من الجامع الأزهر ، رغبة منه فى إزالة كل أثر للفاطميين .

وبقيت الدراســة معطلة بالأزهر إلى زمن السلطان الظاهر بيبرس من ملوك الجراكسة . فلما تولى هذا السلطان ملك مصر سنة ٦٥٨ هـ أعاد للأزهر حياته العلمية والدينية ، ورد له كثيرا من مخصصاته المادية، وأصلح أبنيته . وكان ذلك بسعى أحد أمراء دولته وهو الأمير عز الدين ايدمر الحلى الذى كان مسكنه مجاوراً للأزهر .

وأول مادرس بالأزهر من مذاهب أهل السنة مذهب الامام الشافعى رضى الله عنه ، ثم أدخلت اليه المذاهب الأخرى تباعا .

واتجهت العناية الكبرى حينئذ لاتقان تدريس العلوم الدينية بوجه خاص ، وتسابقت همم الفحول فى إتقان آلاتها من نحو وصرف وعلوم بلاغة . فنبغ حينئذ بمصر أئمة أعلام يفخر بهم اليوم العالم الاسلامى أجمع كالامام عز الدين بن عبد السلام ، والامام السبكى وأبنائه ، والشهاب القرافى ، وابن هشام ، والسراج البلقينى ، وجلال الدين السيوطى ... وغيرهم من المصريين ، وكابراهيم بن عيسى الاندلسى، وعز الدين

عمر بن عبد الله عمر القدسى ، والامام الأصبهانى ، والامام الزيلعى ، وابن الحاج محمد العبدرى الفاسى ، وابن حيان محمد بن يوسف الغرناطى ، وتاج الدين التبريزى ، والحافظ العراقى ، والحافظ بن حجر العسقلانى ،وعلاء الدين الحموى ، والرضى الشاطبى، وشيخ الاسلام زكريا الأنصارى ، وقاسم بن محمد التونسى .... وغيرهم من الذين رحلوا من مختلف الممالك إلى مصر لطلب العلم بالأزهر .

وكانت العلوم العقلية من رياضية وغيرها تدرس به كذلك ، ولكن المشتغلين بها اذ ذاك كانوا نزرا يسيرا من الطلبة .

٣ — وأخذ القول بحرمة بعض العلوم العقلية يتسرب شيئا فشيئا للأزهر كما تسرب لغيره من المعاهد الاسلامية الأخرى، حتى انتهى الأمر بهجرها بتاتا . قال الجبرتى يصف ما آلت اليه حال العصر فى هذا الدور : « كان الوزير أحمد باشا كور المتولى علي مصر فى سنة ١١٦١ هـ من أرباب

الفضائل وله رغبة فى العلوم الرياضية . فلما استقر بقلعة مصر قابل صدور العلماء ، ومنهم الشيخ عبد الله الشبراوى شيخ الأزهر ، فتكلم معهم فى الرياضيات فقالوا : « لا نعرف هذه العلوم » ، فتعجب وسكت . وكان للشبراوى وظيفة الخطابة بجامع السراية . فكان يطلع يوم الجمعة ويدخل عند الباشا . فقال له الباشا : « المسموع عندنا بالديار التركية أن مصر منبع الفضائل والعلوم ، وكنت فى غاية الشوق إلى المجىء إليها ، فلما جئتها وجدتها كما قيل : « تسمع بالمعيدى خير من أن تراه » . فقال له الشيخ : « يا مولاى هى كما سمعتم معدن العلوم والمعارف » . فقال : « وأين هى وأنتم أعظم علمائها وقد سألتكم عن بعض العلوم فلم تجيبونى ، وغاية تحصيلكم الفقه والوسائل ونبذتم المقاصد ». فقال الشيخ : « نحن لسنا أعظم علمائها وإنما نحن المتصدرون لقضاء حوائجهم وأغلب أهل الأزهر لا يشتغلون بالرياضيات إلا بقدر الحاجة الموصلة لعلم المواريث » .

فبقيت تلك العلوم الرياضية والطبيعية والفلسفية مهجورة

من الأزهر ينظر اليها بنظر السخط . قال المرحوم على باشا مبارك فى خططه مانصه : « وينهى أهل الأزهر من يقرأ كتب الفلسفة ويشنون عليه الغارة وربما نسبوه للكفر » . فعلوا ذلك مع جميع من اشتهر عنهم الاشتغال بالعلوم الحكمية والفلسفية والرياضية ، وخاصة مع السيد جمال الدين الأفغانى (الذى مالبث أن قدم مصر سنة ١٢٨٨ ورأى ما آلت اليه حالة العلم فيها حتى وقف جهوده على نشر العلوم الفلسفية والحكمية . وإلى مجهوداته ومجهودات تلاميذه من بعده يرجع الفضل فى النهضة الأزهرية الحديثة) ومع صفوة تلاميذه كالأستاذ الامام الشيخ محمد عبده والمرحوم الشيخ عبد الله وافى الفيومى (صاحب المبادىء المنطقية وسوانح الموجهات) .

٤ — ولكن لم يطل الأمر على ذلك كثيرا حتى قيض الله من الأمراء والوزراء والعلماء من فطن لأسباب هذا التأخر العلمى وأخذ فى السعى لاعادة تدريس تلك العلوم

النافعة. ولخشية المفاجأة باعادة تدريسها فى الأزهر بعدما رسخ فى أذهان الكثير أن بها مايعدو على الدين ، رأى ولاة الأمور أن يمهدوا السبيل لادخالها فى الجامع الأزهر بأخذ آراء أفاضل العلماء الأزهريين ، فأوعزوا إلى السيد محمد بيرم (من كبار مدرسى جامع الزيتونة ومدير عموم الأوقاف التونسية وقاضى محكمة مصر فى ذلك العهد) أن يقوم بهذه المهمة . وبعد أخذ ورد بينه وبين المرحومين الشيخ محمد الانبابى شيخ الاسلام ، والشيخ محمد البنا مفتى الديار المصرية فى ذلك العهد استقر الرأى أن يكتب لهما استفتاء صورته بعد الديباجة :

« ماقولكم رضى الله عنكم : هل يجوز تعلم المسلمين للعلوم الرياضية مثل الهندسة والحساب والهيئة والطبيعيات وتركيب الاجزاء المعبر عنها بالكيمياء وغيرها من سائر المعارف ، ولاسيما ماينبنى عليه زيادة القوة فى الأمة بما تجارى به الامم المعاصرين (كذا) لها فى كل مايشمله الامر بالاستعداد ؟ بل هل يجب بعض تلك العلوم على طائفة من الامة بمعنى

أن يكون واجبا وجوبا كفائيا على نحو التفصيل الذى ذكره فيها الامام حجة الاسلام الغزالى فى إحياء العلوم ونقله علماء الحنفية وأقروه؟ وإذا كان الحكم فيها كذلك فهل تجوز قراءتها مثل ماتجوز قراءة العلوم الآلية من نحو وغيره الرائجة الآن بالجامع الازهر وجامع الزيتونة والقرويين وغيرها ؟ أفيدوا الجواب ، لازلتم مقصدا لأولى الالباب » .— فأجابه الشيخ محمد الانبابى بالفتوى الآتية بعد الديباجة :—

« يجوز تعلم العلوم الرياضية مثل الحساب والهندسة والجغرافيا لأنه لاتعرض فيها لشىء من الأمور الدينية ، بل يجب منها ماتتوقف عليه مصلحة دينية أو دنيوية وجوبا كفائيا ، كما يجب علم الطب لذلك ، كما أفاده الغزالى فى مواضع من الاحياء . وإن مازاد على الواجب من تلك العلوم مما يحصل به زيادة التمكن فى القدر الواجب فتعلمه فضيلة. ولايدخل فى علم الهيئة الباحث عن أشكال الأفلاك والكواكب وسيرها علم التنجيم المسمى بعلم أحكام النجوم ،

وهو الباحث عن الاستدلال بالتشكلات الفلكية على الحوادث السفلية ، فانه حرام كما قال الغزالى ؛ وعلل ذلك بما محصله أنه يخشى من ممارسته نسبة التأثير للكواكب والتعرض للأخبار بالمغيبات ، مع كون الناظر قد يخطىء لخفاء بعض الشروط أو الأسباب عليه لدقتها.

وأما الطبيعيات وهى الباحثة عن صفات الأجسام وخواصها وكيفية استحالتها وتغييرها ، كما فى الاحياء فى الباب الثانى من كتاب العلم ، فان كان ذلك البحث على طريق أهل الشرع فلا مانع منها، كما أفاده العلامة شهاب الدين أحمد ابن حجر الهيثمى فى جزء الفتاوى الجامع للمسائل المنتشرة؛ بل لها حينئذ أهمية بحسب أهمية ثمرتها كالوقوف على خواص المعدن والنبات المحصل للتمكن فى علم الطب ، وكمعرفة الآلات النافعة فى مصالح العباد . وإن كان على طريقة الفلاسفة فالاشتغال بها حرام لأنه يؤدى الى الوقوع فى العقائد المخالفة للشرع ، كما أفاده العلامة المذكور . نعم يظهر تجويزه لكامل القريحة، الممارس للكتاب والسنة، للأمن عليه مما ذكر

قياسا على المنطق المختلط بالفلسفة علي ماهو المعتمد فيه من أقوال ثلاثة، ثانيها الجواز مطلقا . . . وثالثها المنع مطلقا ../.

أما علم تركيب الأجزاء المعبر عنـه بالـكيمياء، فان كان المراد به مجرد البحث عن التركيب والتحليـل بدون تعرض لما يخشى منه على العقيدة الاسلامية فلا بأس به؛ بل له أهميته حسب ثمرته. والاجرت فيـــــه الأقوال الثلاثة المتقدمة.

وأما العلم المعروف بعلم جابر، وسمى أيضا علم الصنعة وعلم الـكاف، وهو الذى ينصرف اليه علم الـكيمياء عند غالب الناس، فقد أفاد العلامة ابن حجر فى شرحـه على المنهـاج أنه ان قلنا بالمعتمد من جواز انقلاب الجسم عن حقيقته وكان العلم الموصل لذلك يقينيا جاز تعلمه والعمـل به ، وإلا حرم. ولفقد هذا الشرط لم يتحصل المشتغلون به فيما رأينا إلا على ضياع الأموال وتشتت البال وتغيير الاحوال .

فعلم أن العـلوم الرياضية لابأس من قراءتها كما تقرأ علوم الآلات. وكذلك الطبيعيات وعلم تركيب الاجزاء،

حيث كانت تقرأ على طريقة لايفهم منها منابذة الشرع بحال ، كبقية العلوم العقلية مثل المنطق والكلام والجدل، بل يجب كفاية من هذه الثلاثة مايحتاج اليه فى الحجاج عن العقائد الدينية والله سبحانه وتعالى أعلم »

غرة الحجة سنة ١٣٠٥ هـ محمد الانبابى الشافعى

خادم العلم والفقراء بالأزهر عفى عنه

وكتب العلامة الشيخ محمد محمد البنا مفتى الديار المصرية الفتوى الرسمية الآتية رقم ١٧١ : « ماأفاده حضرة الأستاذ شيخ الاسلام موافق لمذهبنا ، وما استظهره من أن الخلاف الجارى فى علم المنطق يجرى فى علم الطبيعة أيضا وجيه ، والله سبحانه وتعالى أعلم » .

١٧ الحجة سنة ١٣٠٥هـ الفقير محمد محمد البنا الحنفى

غفر له

وهذه الردود نفسها تشف عن جهل رؤساء الأزهر فى ذلك العهد بهذه العلوم وعن عداوتهم لها و نظرهم اليها بعين

الشك والريبة . ولكن المناقشة فيها وجرأة بعض العلماء على القول بوجوب بعضها كافيتان فى الدلالة على أن اتجاها جديدا فى هذه الناحية قد أخذت تظهر بوادره فى السنين الأولى من القرن الرابع عشر الهجرى .

٥ – ولم يتقرر رسمياً إدخال بعض هذه العلوم إلا فى عصر الخديو عباس الثانى . فقد أصدر أمره المؤرخ فى ٢٠ المحرم سنة ١٣١٤ هـ بتدريس بعض تلك العلوم فى الأزهر .

فأصبحت العلوم التى تدرس فى الجامع الأزهر فى ذلك الحين شاملة للعلوم الدينية وآلاتها ، ولبعض العلوم الحديثة التى كانت غير معروفة بالأزهر : كتاريخ الاسلام ، وصناعة الانشاء قولا وكتابة ، واللغة متنا وأدبا ، ومبادىء الهندسة ، وتقويم البلدان .

ولتنشيط الطلبة وحثهم على الاجتهاد فى هذه المواد الحديثة خصص أولو الأمر — بسعى أفاضل من المهتمين

بأمر هذا المعهد، ونخص بالذكر منهم الأستاذ الامام الشيخ محمد عبده مفتى الديار المصرية، مبلغا ماليا قدره ستمائة جنيه سنويا يمنح للنابغين فى هذه العلوم مكافأة لهم وحثا لسواهم. فعظمت بذلك عناية الأزهريين ونمت رغبتهم فى تلك العلوم وأبدوا من البراعة فيها، على قلة الزمن وحداثة العهد، ماأنبأ عن فرط ذكائهم وعظيم جدهم. ولما اتضحت لهم فائدة تلك العلوم أقبلوا عليها لذاتها اقبالا عظيما.

واليك بيان العلوم التى كانت تدرس بالأزهر فى ذلك العهد : —

١ — العلوم القديمة : وقد كانت تنقسم قسمين: مقاصد ووسائل. فأما المقاصد: فعلم الكلام، وعلم الأخلاق الدينية، والفقه، وأصول الفقه، وتفسير القرآن، والحديث. وأما الوسائل: فالنحو، والصرف، والمعانى، والبيان، والبديع، والمنطق، ومصطلح الحديث، والحساب، والجبر، والعروض، والقوافى.

٢ — العلوم التى أدخلت حديثا : وهى تاريخ الإسلام، والانشاء التحريرى والشفوى، واللغة متنا وأدبا، ومبادىء

الهندسة، وتقويم البلدان، والعلوم العقلية (الفلسفة وما اليها)، والخطوط .

وقد كان الطلبة يتمرنون اختياريا ويمرنهم أساتذتهم على التدريس . فهذا المرحوم الامام الشيخ محمد عبده كان يدرس بالأزهر المنطق والتوحيد والفلسفة وغيرها، على نحو ما فى كتب أيساغوجى والعقائد النسفية وحواشيها ومقولات السجاعى وشروحها؛ وكان يحضر دروسه كثير من الطلبة، كان يفعل هذا وهو لايزال طالباً وتلميذا للشيخ الأفغانى والشيخ الطويل وغيرهما . ولما وشى به إلى الشيخ عليش، لم يأخذ عليه تصدره للتدريس، وإنما أخذ عليه تدريسه العقائد النسفية . فان الشيخ رحمه الله كان يعتقد أن كتابا كهذا لايستطيع طالب كمحمد عبده فهم مسائله . وبذلك يمكن القول بأن فن التربية العملية قد وضعت بذوره فى هذا العصر .

غير أن المشتغلين بعلوم الأدب واللغة كانوا قليلى العدد . فكانت نتيجة ذلك أن قل عدد العارفين باللغة

وآدابها . حتى كنت لاترى من بين كثير ممن نبغ فى العلوم الدينيـــــة ، ورسخت قدمه فيها ، إلا نزرا يسيرا يقدر على الـكتابة والانشاء . وقد فطن لذلك أولياء الأمور، فنظروا لفن الانشاء بمايستحقه من الرعاية، وعينوا له من المدرسين العدد الـكافى ،وألزموا الطلبة الاشتغال به أسوة ببقية العلوم الأخرى ، وجعلت له مكافأة مالية يعطاها النابغ فيه تنشيطا له وحثا لغيره .

٦ ، ٧ — هـذا ، وقد حدث بعد الاصـلاح المذكور ثلاثة إصلاحات يرمى كل منها إلى توسيع مـواد الدراسة بالأزهر حتى تكون شاملة لـكل مايدرس بالمعاهد المصرية الأخرى ، وإلى جعل العـلوم الحديثة إجبارية بعد أن كانت اختيارية : أولها الاصلاح الذى حدث فى عهـد الشيخ سليم البشرى ، ويرجع الفضل فيه إلى طائفة من كبار علماء الأزهر وخاصة الاستاذ الشيخ محمد شاكر ؛ وثانيها الاصلاح الذى حدث فى المشيخة الأولى لفضيلة الاستاذ الشيخ محمد مصطفى

المراغى ، وثالثها الاصلاح الأخير الذى حدث فى مشيخته الثانية .

ولا يتسع المقام للكلام فى هذه العجالة عن مواد الدراسة فى كل نظام من النظم الثلاثة السابقة وطريقة توزيعها على مختلف مراحل التعليم . هذا الى أن مواد كل نظام منها مدونة بتفصيل فى المناهج التي صدرت بشأنه .

الكتب . — يؤخذ من رسالة قدمتها مشيخة الازهر لسمو الخديو عباس الثانى سنة ١٣١٠ هـ أن الكتب التى كانت تدرس بالأزهر فى ذلك العهد لا تكاد تخرج عما يلى:

١ — كتب علم التوحيد : أم البراهين للشيخ محمد يوسف السنوسى مع شرح المؤلف والشيخ الهدهدى والشيخ الباجورى، الكبرى لأبى عبد الله محمد السنوسى ، جوهرة التوحيد للقانى مع شرحه ، العقائد النسفية بشرح السعد التفتازانى، الخريدة للدردير، المقاصد للتفتازانى، المواقف للعضد مع شرح الجرجانى، طوالع الأنوار للبيضاوى بشرح الاصفهانى،

متن بليحة بشرح الشيخ السقا، متن السباعى بشرح الباجورى.

٢ — كتب علم التصوف : الابريزى لسيدى عبد العزيز ، الأنوار القدسية لعبد الوهاب الشعرانى ، بستان العارفين للسمرقندى ، تاج العروس لابن عطاء الله السكندرى، التجليات الالهية لمحيي الدين العربى ، تحفة الاخوان للدردير، تفاليس إبليس لعز الدين بن عبد السلام ، تنبيه الغافلين للسمرقندى ، التنوير فى اسقاط التدبير لابن عطاء الله السكندرى، الاحياء للغزالى ، قوت القلوب لأبى طالب المكى ، السنن الكبرى للشعرانى .

٣ — كتب التفسير: الكشاف، الجلالين ، الشربينى البيضاوى، ابو السعود ، الفخر الرازى ، الخازن لعلاء الدين البغدادى، النسفى ، الاتقان للسيوطى .

٤ — كتب التجويد : التحفة للجمزورى ، الجزرية والتمهيد للجزرى ، جهد المقل للشيخ على زاده، ارشاد الرحمن للأجهورى، الشاطبية للشاطبى، الوقف والابتداء للأشمونى.

٥ — كتب الحديث : صحيح البخارى بشرح القسطلانى والعسقلانى والعينى وزكريا الأنصارى ، مختصر البخارى لابن أبى جمرة ، صحيح مسلم بشرح النووى ، الشفاء للقاضى عياض بشرح الخفاجى ومنلا على قارى ، موطأ مالك بشرح الزرقانى وابن عبد البر ، الجامع الصغير للسيوطى بشرح العزيزى والمناوى والابيارى ، لأذكار للنووى بشرح ابن علان ، التجريد الصريح للزبيدى ، الشمائل المحمدية للترمذى بشرح الجمل ، صحيح الامام النسأى ، صحيح الأشعث ، صحيح ابن ماجه ، المواهب اللدنية للقسطلانى ، السيرة الحلبية للامام الحلبى .

٦ — كتب مصطلح الحديث : ألفية الحافظ العراقى بشرح شيخ الاسلام العدوى ، تقريب النووى بشرح السيوطى ، النخبة لابن حجر العسقلانى ، البيقونية بشرح الزرقانى ، منظومة الصبان .

٧ — كتب الفقه الحنفى : نور الايضاح للشرنبلالى ، الكنز للنسفى مع شرح الطائى وابن نجيم والزيلعى والعينى

ومنلا مسكين ، تنوير الأبصار للتمرتاش بشرح الحصكفى ، البداية للمرغينانى ، الهداية ، الغاية ، فتح القدير ، الأشباه والنظائر لابن نجيم ، الخراج لأبى يوسف ، ملتقى الأبحر للحلبي بشرح الحصكفى ، مجمع البحرين لابن الساعاتى ، متن القدورى للبغدادى ، جامع الفصولين لابن قاضى سماوته ، متن السراجية للمجاوندى .

(٨) كتب الفقه المالكى : العشماوية للعشماوى بشرح ابن تركى ، العزية للشاذلى بشرح الزرقانى ، رسالة ابن أبي زيد القيروانى بشرح الحسن الصعيدى ، أقرب المسالك للدردير ، مختصر خليل مع شرح الدردير والخرشى والزرقانى والحطاب والشبراخيتى ، المجموع للشيخ الأمير ، العاصمية، التبصرة لابن فرحون ، القلصاوى للقرشى .

(٩) كتب الفقه الشافعى : التقريب لأبى شجاع بشرح الشربينى ، الأشباه والنظائر للسيوطى ، التحرير والمنهج لزكريا الأنصارى ، الروض لابن المقرى ، منهاج الطالبين للنووى ، العباب لابن المدحجى ، نهج الطلاب

للجوهرى، البهجة لابن الوردى ، الوجيز للغزالى ، الروض للنووى ، الارشاد لابن المقرى ، كشف النقاب للنوائى ، فتاوى ابن حجر ، فتاوى الرملى ، الرحبية ، الترتيب للماردينى كشف الغوامض للسبط ، ألفية ابن الهائم .

(١٠) كتب الفقه الحنبلى : متن الدليل للشيخ مرعى، الغاية له أيضا ، زاد المستقنع للبهوتي ، متن المنتهى للفتوحى، الاقناع للمجاوى ، الإنصاف لعلاء الدين المرداوى ، الفروع لابن مفلح الرامينى ، تصحيح الفروع للمرداوى ، مختصر الشطى للشطى .

(١١) كتب أصول الفقه : جمع الجوامع للسبكى بشرح الجلال المحلى ، مختصر ابن الحاجب بشرح العضد ، منار الأنوار للنسفى بشرح ابن ملك والحصكفى وابن نجيم ، التنقيح لصدر الشريعة ، تنقيح الفصول للقرافى ، الورقات لامام الحرمين بشرح المحلى وابن قاسم ، الورقات للحطاب ، التحرير للكمال بن الهمام ، فصول البدائع للمغزى ، المرآة .

(١٢) كتب اللغة : القاموس المحيط للفيروزابادى

بشرح السيد مرتضى ، الصحاح للجوهرى ، مختار الصحاح للرازى ، المصباح المنير للفيومى ، فقه اللغة للثعالبي ، الأساس للزمخشرى ، المزهر للسيوطى ، لسان العرب لجمال الدين الأنصارى .

(١٣) كتب النحو : الأجرومية مع شرح الكفراوى والشيخ خالد ، التوضيح مع شرح الشيخ خالد ، الأزهرية ، القطر ، الشذور ، ألفية ابن مالك مع شرح ابن عقيل والأشمونى ، المغنى ، الكافية لابن الحاجب ، التسهيل لابن مالك ،

(١٤) كتب الصرف : المراح لأحمد بن على بن مسعود ، الشافية لابن الحاجب بشرح شيخ الاسلام والرضى ، التصريف للعزى بشرح التفتازانى ، الترصيف للأخضرى ، نظم العقود للطحطاوى بشرح الشيخ عليش ، لامية الأفعال لابن مالك ، رسالة الجوهرة فى الاشتقاق .

(١٥) كتب المعانى والبيان والبديع: التخليص للخطيب القزوينى مع شرح السعد ، المفتاح للسكاكى بشرح السعد

والسيد الشريف ، الجوهر المكنون للأخضرى مع شرح الدمنهورى ، عقود الجمان للسيوطى مع شرح المؤلف ، منظومة ابن الشحنة ، الرسالة البيانية للصبان ، السمرقندية.

(١٦) كتب العروض والقوافى : الكافى للقنائى ، الخزرجية ، منظومة الصبان .

(١٧) كتب الوضع : الرسالة العضدية شرح السمرقندى ، عنقود الزواهر .

(١٨) كتب المنطق : السلم للأخضرى شرح المؤلف نفسه والقويسنى والملوى والباجورى ، ايساغوجى للأبهرى بشرح شيخ الاسلام ، التهذيب للتفتازانى بشرح الخبيصى ، الشمسية للكاتبى بشرح قطب الدين الرازى ، المختصر للسنوسى ، المطالع للأرموى بشرح الرازى .

(١٩) كتب آداب البحث : الرسالة العضدية لعضد الدين ، آداب الكلنبوى بشرح حسن باشا زاره ، آداب السمرقندى بشرح الشيروانى وشيخ الاسلام ، آداب الساجقلى للمرعشى ، آداب الجرجانى .

(٢٠) كتب التاريخ : تاريخ الخميس للقاضى حسين الديار بكرى ، اسعاف الراغبين للصبان ، مقدمة وتاريخ ابن خلدون ، الكامل لابن الأثير ، وفيات الأعيان لابن خلكان ، أسد الغابة لابن الأثير ، الخطط للمقريزى ، نفح الطيب للمقرى ، الفتح لأحمد بن على ، حسن المحاضرة للسيوطى ، تحفة الناظرين للشرقاوى ، الطبقات الصغرى لابن السبكى ، طبقات الشعرانى لسيدى عبد الوهاب ، لواقح الأنوار للشعرانى ، خلاصة الأثر للحلبى ، أخبار الأول للاسحاقى .

(٢١) كتب الجغرافية : الازهرية للشيخ محمد حسن الأزهرى (وكتب أخرى حديثة يختارها الأساتذة المنتدبون من المدارس الأميرية لتعليم هذا العلم بالأزهر) .

(٢٢) كتب الحساب والجبر : الوسيلة لابن الهائم ، التحفة السنية للسبط ، السخاوية للسخاوى ، الياسمينية لابن الهائم ، منظومة فى الحساب للأخضرى ، نزهة الأبصار لابن الهائم ، الدرة البيضاء للأخضرى ، الخلاصة لبهاء الدين العاملى ، التلخيص للدمياطى ، اللمعة فى الحساب لابن الهائم

(وكتب أخرى يختارها الأساتذة المنتدبون).

(٢٣) كتب الميقات والهيئة: رقائق الحقائق للسبط، خلاصة المختصرات لابن عائشة، المطلب للسبط، رسالة فى العمل بالربع للجبرتى، المقدمة لمحمد المجدى، تحفة الاخدان لابن قاسم، هداية الحائر للسبط، رسالة فى الوقت والقبلة للقليوبى، رسالة فى معرفة التواريخ لابن مهدى، دستور علم الميقات لرضوان افندى، زاد المسافرين لأحمد بن المجدى، تسهيل الدقائق لخليل الفرازى، التذكرة للطوسى، المطلع السعيد لحسين زايد.

(٢٤) كتب الحكمة: الاشارات لابن سينا، الهداية لأثير الدين الأبهرى، حكمة العين للكاتبى، مقولات السجاعى، مقولات البليدى، مقولات المرصفى، غاية النشر لعبد الجواد القبانى.

(٢٥) كتب الرسم: منظومة فى الرسم العثمانى، منظومة فى الرسم القياسى.

***

المتون والشروح والحواشي والتقارير بالأزهر : لما انحطت درجة الاشتغال بالعلوم الاسلامية وضعف شأنها وكان العلماء المتقدمون قد استوفوا الكلام فيها بمؤلفاتهم لم يجد المتأخرون لاظهار فضلهم فى التصنيف إلا أن يعمدوا إلى مابين أيديهم فيختصروه فى متون منظومة أو منثورة معقدة التراكيب وجيزة الألفاظ ، ثم أخذوا يضعون لها الشروح والتفاسير . وجاء من بعدهم طبقة دون طبقتهم قصرت همها على وضع الحواشي على هذه الشروح ، وطبقة ثالثة قصرت همها على وضع التقارير على هذه الحواشي . . . حتى حُجبت أضواء العلوم تحت هذه السحب الكثيفة ، وتضاءل اللباب تحت القشور ، واستحكمت حلقات التعقيد ، ووقعت الأذهان فى العنت والارتباك . وقد أخذ علماء الازهر يدرسون هذه الشروح والحواشي والتقارير أمدا طويلا ، فساءت بذلك حالة التعليم، وضاعت الأعمار فى دراسات تافهة قليلة الجدوى .

وفى أوائل القرن الرابع عشر الهجرى رأى أولياء الامور

وأهل الرأى من العلماء أن يدفعوا هذا الضرر ويخففوا عن الطلبة من وقع نتائجه ، فقرروا منع قراءة الحواشى والتقارير فى الأزهر منعا باتا فى أربع السنوات الأولى من سنى التدريس ، وأن يقتصر فيها على قراءة المتون وحدها مع الشروح الواضحة ، وجعلوا الخيار بعد هذا الدور للعلماء والطلبة فى الاشتغال بقراءة الحواشى ، ولكنهم قرروا عدم جواز الاشتغال بقراءة التقارير إلا بتصريح خاص . وقرروا فوق هذا كله ألا يقيد طالب العلم فى الجامع الأزهر بكتب معينة ، فأجازوا التدريس فى أى كتاب بعد عرضه على أولى الأمر فى الأزهر وصدور أمرهم بالموافقة عليه .

مكتبة الأزهر . — جرت عادة المنشئين لأروقة الأزهر ومدارسه أن يقفوا عليها ، فضلا عن الاموال لبقائها وعمارتها وأرزاق طلبتها ، كثيرا من الكتب النفيسة النافعة فى مختلف العلوم والفنون . فكانت الكتب مقسمة مشتتة ، فى كل رواق وفى كل مدرسة جزء منها لا يكاد ينتفع

به لعدم ترتيبه وتنظيمه . وبقى الحال على ذلك إلى عهد إنشاء مجلس إدارة الأزهر سنة ١٣١٤ هـ ، فرأى حينئذ ولاة الأمور ضرورة لم شعث تلك الكتب المشتتة وجمعها فى مكان واحد ليتمكن جميع العلماء والطلبة من الانتفاع بها . فأنشئوا مكتبة الأزهر وجمعوا بها معظم تلك الكتب (أقول معظم : لأن رواق الأتراك ورواق المغاربة ورواق الشوام ورواق الصعايدة ورواق الحنفية احتفظت بكتبها ولم يقبل المشرفون عليها تسليمها إلى المكتبة فى بدء نشأتها) وعينوا لها أمينا خاصا ، ورتبت تلك الكتب ، وجلد ما كان محتاجا منها الى التجليد وصحح ما كان محتاجا إلى التصحيح ، وكمل ما كان محتاجا إلى التكميل ؛ واشترت المكتبة نفسها بعد ذلك العهد كثيرا من الكتب التى رأتها ضرورية وأضافته إلى ما لديها ، وانهالت عليها عطايا الكبراء ونقلت اليها مكاتب بعض المعاهد التى ألغيت ومنها مكتبة مدرسة القضاء الشرعى . فقد رأت وزارة المعارف سنة ١٩٣١ أن يوزع مافيها بين مكتبة الأزهر ومكتبة دار العلوم العليا ، وعينت

لجنة مؤلفة من مدير مكتبة الأزهر مندوبا عن الأزهر وكاتب هذه السطور مندوبا عن دار العلوم ، نخص الأزهر منها طائفة قيمة من المؤلفات القديمة والحديثة فى مختلف العلوم والآداب .

مراحل التعليم وتوزيع المواد عليها :— لم تكن مراحل التعليم بالأزهر حتى آخر العقد الأول من القرن العشرين متميزة بعضها عن بعض تميزا دقيقا . فلم يكن أمام الباحث، لقياس المستوى الذى وصل اليه طالب ما ، الا عدد السنين التى قضاها ذلك الطالب بالأزهر والكتب التى حضرها على مشايخه . وكلا المقياسين غير دقيق : فان الطالب فى ذلك العهد لم يكن مقيدا بامتحانات سنوية يظهر فيها مقدار انتفاعه بما درسه (ولذلك كان بالأزهر من قضى فيه معظم حياته وهو لايمتاز عن كثير من الأميين وعامة الناس) ، وما كان ليحظر عليه حضور أى كتاب(ولذلك كان بالازهر من يحضر العقائد النسفية مثلا وهو عاجز عن إدراك مافى

الخريدة ، ومن يحضر المغنى وهو جاهل بما فى الكفراوى).

ومع ذلك فقد كان المتعارف فى الأزهر بين طلبته وعلمائه أن الدراسة فيه تنقسم إلى ثلاث مراحل : مرحلة ابتدائية تدرس فيها الكتب السهلة على طائفة من صغار الأساتذة ، ومرحلة ثانوية تدرس فيها الكتب المتوسطة على أساتذة أكثر كفاية من أساتذة المرحلة الأولى ، ومرحلة نهائية تدرس فيها أمهات الكتب وأصعبها على طائفة من جهابذة العلماء . وكان الطالب ، إذا ما فرغ من دراسة الكتب الصغيرة ، وآنس من نفسه جواز الانتقال الى ماهو أرقى منها ، انتقل من نفسه من حلقات المشايخ المدرسين للكتب الصغيرة ، وذهب متدرجا لحلقات المشايخ المدرسين للكتب المتوسطة ، ثم إلى حلقات المشايخ المدرسين للكتب الكبرى وهكذا حتى يتم دراسته.

وشهادات الأزهر الثلاث التى سيأتى الكلام عنها دليل قاطع على وجود هذا التقسيم بالشكل الذى ذكرناه .

الشهادات والامتحانات : — لم يكن للأزهر قبل سنة ١٢٨٨ هـ إلا شهادة « الأجازة » . وهى شهادة غير رسمية ، كان مشايخ الطالب يعطونه إياها عند إرادته الرجوع إلى بلاده بعد دراسته الكتب الكبرى ، فيكتب له مشايخه تلك الأجازة متضمنة الشهادة لحاملها بالتحصيل والمهارة والأهلية للتدريس والافتاء وإجازته بذلك . ويبين المشايخ فى تلك الشهادة كذلك اتصال سندهم ، ويوصون حاملها بالتقوى والتحرى فى الأحكام وألا يقدم على أمر حتى يعلم حكم الله فيه .

ومن سنة ١٢٨٨ هـ أخذت تظهر الشهادات الرسمية التى لا يعطاها الطالب إلا بعد أداء امتحان خاص . وقد بلغ عددها ثلاث شهادات : —

١ — « شهادة الاعفاء من القرعة العسكرية » التى يمكن اعتبارها شهادة ابتدائية . ولم يكن يعطاها إلا من قضى بالأزهر ثلاث سنوات مواظباً فيها مواظبة حقيقية على طلب العلم ، وبرهن على تحصيله بامتحان يؤديه أمام لجنة

تعقد لهذا الغرض . غير أن هذا الامتحان كان فى الغالب صوريا . فقد كان ينجح فيه كثير ممن لايجيدون القراءة والكتابة وممن لايحفظون إلا بعض سور من قصار المفصل .

٢ — « الشهادة الأهلية » وقد أنشئت سنة ١٣١٤ ، وكان الغرض من إنشائها إيجاد أئمة وخطباء للمساجد لهم اطلاع على أحكام الدين وعلى بعض العلوم . وللحصول على هذه الشهادة كان من المحتم أن يكون الطالب قد قضى فى الأزهر ثمانى سنوات على الأقل مواظباً على طلب العلم ، وحضر العلوم المقررة عرفا لتلك المدة . وكان يمتحن طالبها أمام لجنة مؤلفة من ثلاثة من العلماء تحت رياسة شيخ الجامع الأزهر .

والحائزون لهذه الشهادة كان يجوز تعيينهم فى وظائف الامامة والخطابة والوعظ فى المساجد لتعليم العامة وفى وظائف التعليم الابتدائى ، ولكن لم يكن لهم حق التوظف فى التدريس رسمياً بالجامع الأزهر .

وشهادتهم كانت ممهورة بختم شيخ الجامع الأزهر لابختم الخديوى .

٣ - « شهادة العالمية » وهى أقدم الشهادات الرسمية ؛ فقد أنشئت سنة ١٢٨٨ هـ . وقد دعا إلى إنشائها ماانتهت إليه حالة التدريس بالأزهر من الضعف والانحلال فى ذلك العهد . ذلك أنه لم تكن هنالك مؤهلات خاصة مضبوطة تشترط فيمن يريد التدريس بالأزهر . وكل ما كان يعمله راغب التدريس ، أنه كان يستأذن فى ذلك بعض أساتذته الذين أخذ عنهم . وقبل شروعه فى التدريس كان يطلب إلى بعض المشايخ والطلبة أن يحضروا أول درس له . وكان يبذل قصارى جهده فى الاجادة . فاذا أحسن التدريس لم يتعرض له الحاضرون بأذى . وكان يعتبر سكوتهم هذا إجازة له بالاستمرار فى التدريس . وإن لم يحسن التدريس تعصب عليه بعض الحاضرين ومنعوه من الاستمرار وربما ضربوه إن أبدى عنادا (وقد حدثت حوادث كثيرة من هذا القبيل) . ولكن لم يلبث للطلبة والمشايخ أن تساهلوا فى

الأمر، فلم يكد أحد يتعرض لمن يتصدر للتدريس . فتصدر لهذا المنصب الجليل كثير ممن تعوزهم الكفايات اللازمة له . فرأى شيخ الجامع فى ذلك العهد وهو المرحوم الشيخ المهدى العباسى أن يضع حدا لهذه الحالة التى أخذت تحط من مركز الأزهر وقيمته . فاستصدر أمرا خديويا بتقرير امتحان لمن يريد أن ينال وظيفة التدريس . وصدر هذا الأمر الخديوى سنة ١٢٨٨ ﻫ ناصاً على أنه ليس لأحد أن يتصدر للتدريس بالأزهر إلا بأمرين : —

(١) أن يحصل العلوم الآتية من كبار الكتب المقررة فيها ، وهى : التفسير والحديث والأصول والتوحيد والفقه والنحو والصرف والمعانى والبيان والبديع والمنطق ؛

(٢) وأن ينجح فى الامتحانات فى تلك العلوم أمام لجنة يرأسها شيخ الجامع الأزهر ، وأعضاؤها من أكابر العلماء من كل مذهب من المذاهب الثلاثة (اثنان من الحنفية واثنان من المالكية واثنان من الشافعية) ويزاد عليهم عضو من علماء الحنابلة اذا كان الممتحن حنبلى المذهب . فان

أجاب الطالب فى كل هذه العلوم منح « العالمية » من الدرجة الأولى ، وان أجاب فى أكثرها منحها من الدرجة الثانية ، وإن لم يجب فى أكثرها منحها من الدرجة الثالثة . وقد جرت العادة أن تمهر « شهادة العالمية » بختم الخديوى ، وأن يمنح صاحب الدرجة الاولى « كسوة تشريفة » .

وبقى الحال على ذلك حتى سنة ١٣٠٥ هـ إذ عدّل شيخ الجامع الأزهر إذ ذاك ، وهو المرحوم الشيخ الانبابى ،قانون الامتحان ، فقرر ألا يمتحن الطالب إلا فى مادة واحدة وهى أصول الفقه وأن يعلن بالمسألة التى سيمتحن فيها قبيل الامتحان،وأن يطالعها منفردا فى غرفة قريبة من الغرفة التى سيعقد فيها الاختبار ، ويعطى الكتب اللازمة للمطالعة .

وفى سنة ١٣١٤ هـ رأى ولاة الأمور الرجوع إلى القانون الأصلى الذى سنّه الشيخ المهدى مع إدخال بعض تعديلات عليه اقتضاها الحال، فقرروا ألا يقبل فى الامتحان إلا من قضى فى الأزهر أثنتى عشرة سنة على الأقل مواظبا

فيها على الدراسة وتلقى جميع العلوم التى كانت تدرس حينئذ بالأزهر (وهى التوحيد والأخلاق الدينية والفقه والأصول والتفسير والحديث والنحو والصرف والمعانى والبيان والبديع والمنطق ومصطلح الحديث والحساب والجبر والعروض والقافيه . أما العلوم المدخلة حديثا وهى تاريخ الاسلام وصناعة الانشاء واللغة ومبادىء الهندسة والجغرافيا فيمتحن فيها الطالب باختياره) ، وأن يعين شيخ الجامع الأزهر الموضوعات التى يجرى الامتحان فيها ، وأن يعلن بذلك الطالب قبل اليوم المعين لاجرائه بثمانية أيام على الأقل ، وأن تنعقد لجنة الامتحان تحت رياسة شيخ الجامع الازهر ، وأن يكون لكل عضو من أعضائها أن يوجه للطالب ما يشاء من الاسئلة .

وكانت طريقة الامتحان أن ينزل الطالب نفسه منزلة المدرس، والمتحنين منزلة الطلبة ، ويقرر لهم الموضوعات التى يكلف الكلام عنها .

والدرجات التى يمكن نيلها فى الامتحان بحسب إجابة

الطالب ثلاثة : أولى وثانيه وثالثة ، كما كان الحال سنة ١٢٨٨ هـ .
وكان لمن نال درجة أقل من الدرجة الأولى أن يطلب إعادة امتحانه لنيل درجة أرقى من درجته بعد مضى مدة أقلها سنة .

وكان من فاز فى هذا الامتحان يعطى شهادة العالمية المتقدم ذكرها . وكانت تخول فى ذلك العهد لحاملها ، زيادة على حق التدريس فى الجامع الازهر وفى الجوامع الملحقة به فى القاهرة نفسها وفى كثير من كبار مدن القطر ، حق تقلد المناصب العالية فى الحكومة المصرية وحق التوظف بوظائف القضاء الشرعى والافتاء اذا كان حنفى المذهب .

أوقات الدروس وعددها فى اليوم : لم يكن بالأزهر حتى آخر العقد الأول من القرن العشرين قانون يبين بالضبط أوقات الدروس وعددها فى اليوم . ولكن جرت العادة من زمن قديم أن تعطى الدروس على هذا النمط : —

بعد الفجر التفسير والحديث .

بعد الشروق : الفقه .

بعد الظهر : النحو والصرف والمعانى والبيان والبديع والاصول .

بعد العصر : الحساب والتاريخ والجغرافيا وسائر العلوم الحديثة .

بعد الغروب : المنطق وآداب البحث والهيئة .

وجرت العادة كذلك أن يستغرق الدرس من ساعة إلى ساعتين . وأغلب الطلبة يتلقى كل منهم درسين صباحا ودرسين مساء ، وبعضهم يتلقى أكثر من ذلك ، وبعضهم أقل ، حسب نشاط كل منهم ، وعدد العلوم التى يرغب فى تلقيها .

مدة الدراسة بالأزهر : كانت مدة الدراسة فى الأزهر غير محدودة . حتى لقد كان كثير من الطلبة يقضون به أعمارهم دون أن يتقدموا لامتحان أو تظهر عليهم رغبة فى ترك التلمذة ، لا يهمهم من المحافظة على بقاء أسمائهم مقيدة

فى سجلاته إلا مجرد الانتفاع بما يدره عليهم من ريع الأوقاف والجراية .

فرأى ولاة الأمور فى أوائل القرن العشرين أن يضعوا حدا لذلك ، فقرروا أن مدة الدراسة بالجامع الأزهر لمن يريد أن ينال لقب عالم أقلها اثنتا عشرة سنة وأكثرها خمس عشرة سنة .

المسامحات بالأزهر : جرت العادة حتى أوائل القرن العشرين الميلادى ، أن تعطل الدراسة بالأزهر سنويا فى شهر شعبان وشهر رمضان والنصف الأول من شوال ، وأن تعطل كذلك مدة خمسة وأربعين يوما حين اشتداد الحر إذا وقعت العطلة السابقة فى غير أيام الصيف .

وفضلا عن هاتين العطلتين ، فقد كان الطلبة يسامحون فى المواسم الآتية : —

عيد الاضحى (وكانت تعطل لأجله الدروس عشرة أيام) ؛ يوم عاشوراء ؛ مولد النبى صلى الله عليه وآله وسلم ؛

مولد سيدنا الحسين ، مهرجان المحمل ، مهرجان قطع الخليج ، مولد السيد أحمد البدوى .

غير أن بعض المدرسين كانوا يدرسون فى شهرى شعبان ورمضان كتبا صغيرة لمن كان يبقى مقيما فى الأزهر من الطلبة .

طريقة التدريس بالأزهر : إذا أراد الشيخ المدرس قراءة الدرس جلس بجانب أحد أعمدة الجامع (وقد كان قديماً لكل مذهب من المذاهب الاربعة عمد معينة لايجلس اليها غيرهم ، ثم ألغى هذا الاختصاص ، ولكن حوفظ على جلوس كل شيخ بجانب عمود . فاذا خلا عمود من شيخ بموت أو انقطاع ، عين شيخ الجامع الأزهر أستاذا مكانه ولو لم يكن من أهل مذهبه . ولايقرأ أحد إلى عمود غيره إلا باذن من صاحبه . وقد يشترك فى العمود شيخان يقرأ كل منهما فى وقت) ، واستقبل القبلة وقعد على الأرض أو على كرسى من خشب أو جريد بحسب كثرة الطلبة وقلتهم

(وقد كان الكرسى فى المبدأ خاصاً بشيخ الجامع الأزهر)، وتلتف الطلبة حوله على شكل حلقة، متربعين على الأرض، وبيد كل منهم نسخة من الكتاب. فيبتدىء الشيخ بالبسملة والحمدلة والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ثم يقرر لهم الدرس بأن يقرأ بنفسه أو يستقرىء أحد الطلبة جملة من الكتاب الذى بين يديه، ثم يأخذ فى تفسير عباراته للطلبة. وللطالب الاستفسار عما غمض عليه فى أثناء الدرس. وقد كان الغالب ألا يخرج المدرس فى شرحه عما هو وارد فى الكتاب الذى بيده من الأمثلة وغيرها، ولذلك لم يحتج الطلبة إلى كتابة مايسمعونه من أستاذهم فى مذكرة، وإنما كانوا يقتصرون على السماع والمناقشة.

وإذا اضطر المدرس إلى زجر طالب لسوء خلق مثلا كان يقتصر غالبا على زجره بطريق التعريض.

وكان معظم المدرسين لايلقون لطلبتهم الا الحقائق التى تستطيع أذهان معظمهم إساغتها (اللهم إلا فى المرحلة الأولى من الدراسة حيث كان يحتفظ بتدريس مثل

الكفراوى فى النحو ، مع أنه من الواضح أن معلومات التلاميذ فى هذا الدور لاتسمح لهم بفهم حقائقه) . ومتى فرغ الاستاذ من قراءة الدرس ، ختمه بقراءة الفاتحة ، وعين لهم موضوع الدرس المقبل فى الكتاب ، ثم يقوم الطلبة فيلثم كل منهم يده ، ويطلب إليه صالح الدعاء .

وكان المدرسون يوجهون كل عنايتهم إلى الوجهة النظرية ، والى حشو الذهن بالمعلومات، مغفلين أمر تطبيقها. فكلفهم القانون الصادر فى ٢٠ من المحرم سنة ١٣١٤ هـ ترك تلك الطريقة الفاسدة وألزمهم بتمرين الطلبة على تطبيق العلوم التى يقصد من تعليمها الانتفاع بها عمليا كعلوم البلاغة وما اليها ، كما حظر على أولى الأمر أن يدعوا الطالب يشتغل بعلم من علوم المقاصد (كعلم الكلام والاخلاق الدينية والفقه) قبل أن يحصل من وسائله على مايمكنه من فهمه .

ثانيا – طلبة الازهر

جنسيات الطلبة : لم يخل الازهر الشريف فى أى عصر من عصوره من طلبة أجانب يتلقون به العلم مع اخوانهم المصريين . وذلك أن العناية الكبيرة التى بذلت بشأنه فى بداية نشأته وفى زمن الظاهر بيبرس وغيره ، والأرزاق التى أجريت على طلبته ، ووجوده فى مدينة كانت ولاتزال أهم مدن العالم الاسلامى وأعظمها حضارة ، وما اشتهر عن القائمين بالتدريس فيه من سعة الاطلاع والانقطاع للبحث والبراعة فى مختلف العلوم والفنون وخاصة مايمت منها الى الدين بصلة . . . . كل ذلك جذب اليه من سائر البقاع الاسلامية الوفود المختلفة ، فأمه الشامى والعراقى والنجدى واليمنى والمغربى كما أمه التركى والجركسى والزنجبارى والحبشى والهندى والأفغانى ، ووجدوا جميعا من حفاوة طلبته المصريين وأساتذته وأولى الامر فيه مازاد من رغبتهم

فى الاقامة به .

ولقد كان للازهر الشريف فى نفوس الأمم الاسلامية جمعاء مكانة كبيرة لاتعدلها مكانة أية مدرسة أخرى ؛ وللمتخرج فيه لديهم منزلة سامية لايطمح الى مثلها أى متخرج فى معاهدهم . كان الأجنبي اذا ما أتم دراسته بالازهر وعاد الى بلاده ، موضعا لثقة مواطنيه واجلالهم ، يصدعون بأوامره ، ويصغون لقوله ، ويعتبرونه حجة فى مسائل دينهم ودنياهم ، وكفئا للزعامة ، وأهلا للمناصب الرفيعة . ولقد بلغ الامر أن مجرد انتساب الرجل للأزهر كان كافيا فى بعض الاقطار الاسلامية فى سماع قوله واطاعة اوامره .

فليس بغريب مع هذا كله أن آثر كثير من الاجانب الرحلة اليه وطلب العلم به مستهينين فى سبيل ذلك بآلام الغربة وهجر الاهل والاوطان .

ديانتهم : على الرغم من انه لم يكن ثمة قانون صريح يحظر على غير المسلمين طلب العلم بالازهر (لم ينص على

ذلك الا حديثا) فانه لم يلتحق به من غيرهم الا افراد قليلون تظاهروا بأنهم مسلمون وغيروا اسماءهم الحقيقية . ومن هؤلاء العلامة المنغارى جولد زيهير (ولدباستيهلو سنبورج سنة ١٨٥٠ وتوفى ببودابست سنة ١٩٢١ . كان أستاذ الأدب العربى بجامعة بودابست . وله كتب كثيرة فى الأدب العربى والتاريخ الاسلامى أشهرها : « التعاليم المحمدية ») الذى سمى نفسه الذهبى وواظب على طلب العلم بالأزهر على كثير من شيوخه وخاصة الشيخ الأشمونى .

نوعهم : — لم يلتحق بالأزهر إلا الذكور من الطلبة . غير أنه قد سمع من ثقات قدامى المشايخ أنهم رأوا امرأة كانت تواظب على الحضور فيه ، وأن بعض النساء كن يحضرن كذلك من وقت لآخر . وهذا يدل على أنه لم يكن محظورا على غير الذكور الحضور بالأزهر .

التحاقهم بالأزهر : كان الطلبة كما تقدم لك ينقسمون قسمين : أجانب ومصريين .

أما الأجانب فكان لكل طائفة منهم شروط وتقاليد خاصة فى الالتحاق بالأزهر . ففى رواق المغاربة مثلا ، كان يجتمع شيخ الرواق ونقيبه وبعض نابغى طلبته ويمتحنون من يريد الالتحاق بروافهم من مواطنيهم فى القراءة فقط ، فان أجاب قبل .

وأما المصريون فكان يشترط فيمن يريد الانتساب منهم ، أن تكون سنه خمس عشرة سنة على الأقل ، وأن يكون ملماً بالقراءة والكتابة حافظا لنصف القرآن على الأقل إن كان مبصرا وللقرآن جميعه إن كان كفيفاً . وكان يعهد إلى لجنة خاصة بأمر امتحانه . فاذا ما نجح أرسلته لطبيب الأزهر ليطعمه ثم يرسل إلى المشايخ الذين اختارهم للحضور عليهم ، وبعد التصديق منهم يقيد اسمه فى دفتر الرواق الذى يريد الدخول فيه وفى سجل الأزهر .

هذا وكان بالأزهر ، فضلا عن الطلبة المنتسبين ، طائفة كبيرة من الطلبة المتطوعين . وهؤلاء لم يكونوا مقيدين بأى قيد فى انتظامهم بسلك المتعلمين . فان حضور الدروس

بالأزهر كان مباحا لكل من يريد . غير أن الطالب المتطوع ما كان ليتمتع بشيء من الحقوق المادية والأدبية التى يتمتع بها زميله المنتسب ، وما كان يحق له أن يتقدم لامتحان من امتحانات الأزهر .

مجانيتهم : — ظل التعليم فى الأزهر مجانيا من مبدأ نشأته الى الآن ، اللهم إلا فى بعض عصور روى أنه كان يؤخذ فيها جعل مخصوص من الطلبة (ولم تثبت صحة هذه الروايات بعد) .

عددهم : — أحصى عدد المشتغلين بالعلم بالأزهر سنة ٧١٨ هـ فكانوا ٧٥٠ ، مابين عجم وزيالعة ومغاربة ومن أهل ريف مصر ، وفى سنة ١٢٩٢ هـ بلغ عددهم ١١٠٩٥ ، وفى سنة ١٣١٠ هـ كان عددهم ٨٢٥٩ ، وفى سنة ١٣٢٠ هـ كان عددهم ١٠٤٠٣ من بينهم ٦٤٥ طالب أجنبي (منهم ٢٦٤ من أهل الشام و ١٠٤ من الأتراك و ٥١ من طرابلس الغرب و ٢٨ من سنار بالسودان و ٢٧ من الجزائر و ٢٢ من مراكش

و٢٥ من تونس والباقى أكراد وحبش وهنود وحجازيون وجاويون وافغانيون . . .) والباقى مصريون معظمهم من أهالى الريف ونزر يسير منهم من مدينة القاهرة نفسها .

امتيازاتهم الحربية : الاعفاء من الخدمة العسكرية :

كان هذا الاعفاء عاما لكل منتسب للأزهر ، ولو كان حديث الانتساب إليه . وقد استغل كثير من المصريين هذا الامتياز استغلال تدليس ، فكانوا يبعثون بأولادهم وأقاربهم إلي الجامع قبيل طلبهم للخدمة العسكرية ، ثم يخرجونهم بعد إعفائهم منها . فاضطرت الحكومة حينئذ إلى سن قانون خاص لا يعفى بمقتضاه من الخدمة العسكرية إلا الطلبة الذين تقدم الأدلة على أنهم قد التحقوا بالأزهر لطلب العلم والذين تثبت مواظبتهم على تلقى الدروس مدة ثلاث سنوات على الأقل ، ويجتازون بنجاح امتحان الاعفاء من الخدمة العسكرية ويحصلون على شهادته التى تقدم لك الكلام عنها .

أرزاقهم المقررة : لم تخرج الأرزاق التى كان يمنحها طلبة الأزهر فى كل أيام السنة أو فى بعضها عن الطوائف الآتية :—

(الطائفة الأولى) الأطعمة والملابس التي كانت تصرف لجميع الطلبة أو لبعضهم فى كل أيام السنة أو فى بعضها .— فقد روى أن الأمير الناصر (أحد أمراء المماليك) رتب للفقراء المجاورين طعاما يطبخ كل يوم ، وأنزل للجامع قدوراً من نحاس جعلها فيه ؛ وأن قنصوه الأشرف رتب الخزيرة (نوع من العصيدة باللحم) فى شهر رمضان لجميع طلبة الأزهر ؛ وأن قنصوه الغورى رتب فى شهر رمضان من كل سنة ٧٦٠ دينارا تصرف على مطبخ الأزهر ومائة قنطار من العسل وخمسمائة أردب من القمح ؛ وأن عبدالرحمن كتخدا رتب لمطبخه فى أيام رمضان فى كل يوم خمسة أرادب من الأرز وقنطارا من السمن وعددا من الجاموس وشيئا كثيرا من الزيت والوقود ، وجعل للمجاورين فى يومى الاثنين والخميس من كل أسبوع طعاما لذيذا يسمى «الهريسة».

وقد انقطعت هذه الطائفة من الأرزاق قبيل القرن العشرين واستبدل بها أعواض مالية .

(الطائفة الثانية) الخبز الذى كان يعطاه عدد معين من الطلبة فى كل يوم وهو ما كان يسمى بالجراية . وكان عدد المستحقين لها محصورا فى وقف الواقف ، ومن زاد على ذلك العدد يظل منتظرا حتى يخلو له مكان فيها . وقد اشترط بعض الواقفين أن يقرأ مستحق الجراية فى أيام معينة من الأسبوع وفى أوقات محدودة جزءا أو أجزاء من القرآن ويهبها لأرواح الواقفين وأرواح أقاربهم . ولذلك كان المستحق لجراية فى مثل هذه الأوقاف يسقط حقه فى الايام التى يتخلف فيها عن « الربعة » .

وأقل جراية كان يعطاها الطالب رغيف ونصف وأكثرها ستة أرغفة يوميا .

وقد ظلت هذه الطائفة من الأرزاق تجرى على الطلبة إلى عهد قريب ، ثم استبدل بها أعواض مالية .

(الطائفة الثالثة) المرتبات المالية . وكانت ريع أوقاف

موقوفة على عدد معين من طلبة كل رواق يختارون على أساس الأقدمية . وكانت هذه المرتبات ضئيلة على العموم أقلها قرشان وأكثرها مائة قرش شهريا .

مصادر هذه الأرزاق : — كانت الأوقاف أهم مصدر لهذه الأرزاق . وأول من وقف على الازهر الأوقاف ، كما ذكر المقريزى ، هو الخليفة الحاكم بأمر الله . ثم تبعه فى ذلك كثير من الخلفاء والملوك والسلاطين والأمراء والأغنياء فى مصر وفى غيرها من الاقطار الاسلامية (ومن أشهر من وقف عليه من غير المصريين محمد باى بن مراد باى حاكم ولاية تونس) .— وكان لأمراء الأسرة العلوية الكريمة وأميراتها القدح المعلى فى هذا المضمار . فقد وقفت عليه الأميرة زينب هانم (كريمة محمد على باشا الكبير) وحدها أوقافا كثيرة لا يقل إيرادها عن عشرين ألف جنيه سنويا .

مساكن الطلبة : — أول من بنى مسكنا للطلبة هو الخليفة الفاطمى العزيز بالله . ثم أخذ من بعده الأمراء

والوزراء والأغنياء من المصريين وغيرهم (وخاصة الاتراك والمغاربة) يتبارون فى تشييد الأروقة للمجاورين وتأثيثها وفرشها . وجعلت مساكن للطلبة وألحقت بها مرافق للغسل والوضوء ، واخرى لطبخ الطعام ، ووصلت بنفس الجامع ، حتى أن معظم الطلبة ما كانوا يحتاجون إلى الخروج من الأزهر إلا نادرا .

وقد بلغ عدد أروقة الأزهر فى أوائل القرن العشرين تسعة وعشرين رواقا منها اثنا عشر رواقا للمصريين : رواق الصعايده ، البحيرة ، الفيمة ، الطيبرسيه (وكان لسكان مديرية الغربية) ، الأقبغاوية (وكان لبعض مراكز الغربية والمنوفية — وقد أقيم مكان هذا الرواق مكتبة الأزهر ونقل طلبته إلى الرواق العباسى) ، الحنفية ، الفشنية ، معمر (ويستحق الدخول فيه من لم يكن له رواق مخصوص من أهل مصر) ، الشراقوة ، الحنابلة ، العباسى (وكان يشتمل على كثير من الأروقة وتم تشييده فى عهد الخديوى عباس الثانى) ، زاوية العميان (ولايسكنها إلا كفيفو البصر) . ـ

ومابقى من الأروقة كان للأجانب : رواق الحرمين ، دارفور ، الشوام ، جاوه ، السليمانية لأهل افغانستان ، المغاربة ، السنارية لأهل سنار من السودان ، الأتراك ، اليمن ، الأكراد ، الهنود ، البغدادية ، دكارنة صليح لأهل صليح من السودان ، البرابرة لسكان أعالى الصعيد ، ولم يكن للفرس رواق بالأزهر .

وقد كان جل الطلبة ـ إن لم يكن كلهم ـ يسكنون الاروقة حتى قبيل القرن العشرين ، إذ كثروا فأصبحت لاتتسع لجميع المنتسبين اليها ، ولذلك اضطر كثير منهم الى السكنى خارج الازهر .

وقد ألحق بالأروقة الحارات (والحارة شبه رواق غير أنها تختلف عنه بعدم وجود محل للنوم بها) وبلغ عددها نحو أربع عشرة حارة .

وقد كانت بعض الاروقة معتبرة فى مبدأ نشأتها مدارس مستقلة لها نظمها الخاصة بها . فمن ذلك رواق الطيبرسية ورواق الأقبغاوية . فقد جاء فى خطط المقريزى بصدد الرواق الأول مانصه : « هذه المدرسة من المدارس

الملحقة بالجامع الأزهر ... أنشأها الأمير علاء الدين طيبرس ، وجعلها مسجداً لله تعالى زيادة فى الجامع الأزهر ، وقرر درسا بها للفقهاء الشافعية ، وأنشأ بجوارها ميضأة وحوض ماء سبيل ترده الدواب . وانتهت عمارتها سنة ٧٠٩ ، وكان لها إمام راتب وكان فيها خزانة كتب . . » ؛ وقال بصدد الرواق الثانى مانصه : « هذه المدرسة بجوار الأزهر على يسرة الداخل اليه من بابه الكبير تجاه المدرسة الطيبرسية ، أنشأها الأمير أقبغا ، وجعل بجوارها قبلة ومنارة ، وهى مدرسة مظلمة ، ليس عليها من بهجة المساجد ولا أنس بيوت العبادة شىء ألبتة . . . تم بناؤها سنة ٧٤٠ هـ ، ورتب لها الخدمة ، فكان لها إمام راتب ومؤذن وفراشون ومباشرون . . » .

أثر هذه المنح : — قد كانت هذه المساكن التى خصصت لطلبة الأزهر ، والمرتبات التى كانت تجرى عليهم ، من الأسباب التى زادت فى إقبال الطلبة عليه من مختلف بقاع العالم الاسلامى ، وسهلت لهم التفرغ للعلم ، وكفتهم مئونة

التفكير فى أمورهم المعاشية . ولايخفى مالهذا من الأثر فى حالتهم العلمية والخلقية ، فان الطالب متى كان مطمئن البال بشأن سكناه ومأكله وملبسه توفر على العلم والتحصيل وصين من شرور المدن وأهلها .

العناية بصحتهم : قد عنيت الحكومة المصرية فى عهد الخديو عباس الثاني بحالة الطلبة الصحية ؛ فأنشأت حول الأزهر الشوارع الواسعة ، وغيرت ما أمكن تغييره مما كان غير موافق لقواعد الصحة . فأبطلت « الميضاة الكبيرة » التى كان يترا كم فيها قذر المياه ، واستبدل بها حنفيات تجرى فيها المياه النقية النظيفة . واستبدلت بالقناديل الزيتية ، التى كانت تضىء الجامع ليلا ، مصابيح تضاء بغاز الاستصباح . وصارت حصره تغير كل ستة أشهر ، بعد أن كانت لا تغير إلا كل سنة . وعين له طبيب خاص يعرض عليه المرضى من الطلبة مجانا . وأقيمت به « أجزخانة » لصرف الأدوية لهم مجانا كذلك .

وقد ارتقت حاله كثيرا من هذه الناحية فى العصر

الحاضر كما هو معروف .

مواظبتهم :— لم يكن الطلبة ملزمين قانونا بالمواظبة على حضور الدروس . ولكن كثيرا منهم كانوا يحرصون على المواظبة فيما يهمهم من العلوم ؛ وخاصة صاحب الجراية أو المرتب منهم ، فانه كان مهددا بانقطاع جرايته أو مرتبه أو بالفصل إذا غاب عن الرواق مدة طويلة بدون إذن من شيخه .

طائفة من عوائدهم : من العادات التى كانت مشتركة بين طلبة الأزهر جميعا أنهم كانوا قبل حضور الدرس على شيخهم يطالعونه جماعة أو أفراداً حتى إذا حضروا الى أستاذهم كانوا على بينة مما سيلقى عليهم .

ومن عاداتهم أيضا أنهم كانوا يشتركون فى شراء الكتب الغالية الثمن ويطالعونها معا . وكانوا عند ختم الكتاب يأتون فى حلقة الدرس بالمباخر والقماقم الملأى بالطيب والعطر وبشىء من الفواكه وغيرها ، وبعد الختم يقرأ بعض الحاضرين شيئا من القرآن الكريم ، ثم يرش عليهم ماء الورد ، وتنثر

عليهم الفواكه ويحملون بعضها لمنزل شيخهم. ولم تنقرض هذه العادة من الأزهر إلا منذ زمن يسير.

وكان الأزهرى يحظر على نفسه الاطلاع على مذهب غيره، ولايعنى إلا بمعرفة قواعد مذهبه.

ومن عاداتهم أنهم كانوا يخرجون طوائف من الجامع صباح كل خميس فيذهبون خارج المدينة جهة النيل للتنزه وغسل الثياب ولعب الكرة.

وكان الطالب يكنّ لأستاذه احتراما وإجلالا ؛ ويقبّل يده قبل الدرس وبعده وكلما سلم عليه، ويمتثل أمره ؛ وكان يحتفظ بعاداته هذه معه حتى بعد تخرجه.

وكان إذا مات أحد مشايخهم حزنوا عليه ثلاثة أيام، وأحيوا ذكراه ثلاث ليال كانوا يجتمعون فى كل ليلة منها حول العمود الذى كان يدرس عنده.

عدد المتخرجين منهم سنويا : — قضى قانون الشيخ العباسى المهدى المسنون سنة ١٢٨٨ ألا يمتحن فى العام للشهادة

العالمية أكثر من ستة ، وأنه فى حالة ما إذا زادت عرائض طالبي الامتحان على هـــذا العدد « نظر شيخ الجامع فى موجبات الترجيح كالشهرة العلمية وكبر السن » . وفى الحق إن عدد المتقدمين للامتحان النهائى سنويا ما كان يزيد إلا نادرا على ذلك العدد المقرر ، على الرغم من كثرة طلبة الأزهر فى ذلك العهـد . والسبب فى ذلك يرجع إلى أن كثيرا من الطلبة كانوا يتركون الدراسة بمجرد حصولهم على شهادة الاعفاء من القرعة . وبعضهم كانوا يتركونها بمجرد حصولهم على مايظنونه كافيا من المعلومات ، فيرجعون إلى بلادهم قبل إتمام دراستهم . فما كان يتقدم للامتحان إلا راغبو التوظف فى الوظائف القضائية أو فى وظائف التدريس .

وقد زاد عدد المتخرجين قليلا أوائل القرن العشرين ؛ فقد كان عدد المتخرجين سنة ١٩٠١ نحو عشرين عالما .

ثالثا — الاساتذة

طوائفهم ومؤهلاتهم الدراسية : تقدم لك أنه قبل سنة ١٢٨٨ لم تكن ثمة مؤهلات خاصة مضبوطة تشترط فيمن يريد القيام بالتدريس بالأزهر ، وأن كل ما كان يعمله الراغب فى التدريس أنه كان يستأذن بعض أساتذته الذين أخذ عنهم ، وأنه قد ترتب على ذلك أن تصدر لهذا المنصب كثير ممن تعوزهم الكفايات اللازمة له ، وأن شيخ الجامع الأزهر المرحوم الشيخ المهدى العباسى أراد أن يضع حداً لهذه الحالة فاستصدر سنة ١٢٨٨ قانونا يحظر من وقت صدوره على غير الحاصلين على شهادة العالمية تولى مناصب التدريس [1] .

ومن ذلك الحين كان المدرسون بالأزهر ينقسمون قسمين : —

---

(١) انظر صفحة ٥٢ وتوابعها.

القسم الأول يتألف من الاساتذة الذين تولوا التدريس قبل سنة ١٢٨٨ أى قبل إنشاء شهادة العالمية . وقد أخذ عددهم يقل شيئا فشيئا (لم يتجاوز عددهم سنة ١٩٠٢ تسعة وخمسين مدرساً) حتى انقرضوا .

والقسم الثانى يتألف من المدرسين الذين عينوا بعد سنة ١٢٨٨ ، أى الحاملين لشهادة العالمية . وهؤلاء كانوا ينقسمون ثلاثة أقسام :

ا — علماء الدرجة الأولى . وكان لهم الحق أن يدرسوا ماشاءوا من العلوم والكتب .

ب — علماء الدرجة الثانية . ولم يكن لهم الحق إلا فى تدريس الكتب المتوسطة ، فما كان يجوز لهم تدريس ماهو أكبر من الأشمونى فى النحو مثلا .

حـ — علماء الدرجة الثالثة . وكانوا مقيدين بتدريس الكتب الصغيرة .

وكان يجوز لحامل الدرجة الثانية أو الثالثة أن يطلب إعادة امتحانه بعد مضى مدة أقلها سنة لينال درجة أعلى من

درجته . وكان يسوغ كذلك لمجلس الأزهر أن يرفع ، بدون إعادة امتحان ، أحد المشايخ من الدرجة التى هو بها إلى مافوقها متى ثبتت له كفايته وبرهن على نشاط فى التدريس .

وكان بجانب هؤلاء العلماء أساتذة متخرجون فى غير الأزهر ومعينون لتدريس العلوم الحديثة به كالجغرافيا والحساب والانشاء . وقد بلغ عددهم سنة ١٩٠٢ نحو عشرين مدرساً .

امتيازاتهم : — كان للعلماء امتيازات كثيرة منها :—

١ — الركوب فى قطارات السكة الحديدية مع أتباعهم بدون أجرة . وأول من منحهم هذا الامتياز سعيد باشا الذى أنشئت السكة الحديدية بالقطر المصرى فى عهده . وقد ظلوا يتمتعون بهذا الامتياز حتى سنة ١٨٧٦ . وإذ ذاك أدخلت عليه بعض تعديلات ، فأعفوا من نصف الأجرة فقط .

٢ — كانوا يعفون من القيام بخفارة جسور النيل أيام

قيضانه (العملية ، السخرة) .

٣ — كانوا يمنحون « كساوى تشريفة » يلبسونها فى المواكب الرسمية، ونياشين يعلقونها على صدورهم فى الأعياد والحفلات . وأول من منحهم هذه « الكساوى » هو سعيد باشا فى سنة ١٢٧٥ ه:

وكسوة التشريفة كانت عبارة عن فرجية وشريط مقصب يوضع حول العمامة ، وكانت فى المبدأ درجة واحدة ، ثم استحسن الخديوى إسماعيل باشا جعلها ثلاث درجات : أولى وثانية وثالثة حسب درجة العالمية الحاصل عليها الأستاذ.

٤ — إذا توفى أحدهم عطلت الدراسة حدادا عليه ثلاثة أيام ، وأمر المؤذنون فى الأزهر وفى كثير من مساجد القاهرة بعيد وفاته أن يصعدوا على المنائر ويقرءوا بأصوات مرتفعة قوله تعالى : « إن الأبرار يشربون من كأس كان مزاجها كافورا » وما يليها من الآيات الكريمة، فيحضر الناس من جميع أحياء القاهرة لتشييع جنازته، ويصلى عليه فى الأزهر ، حيث تنشد القصائد وتلقى الخطب فى تأبينه .

وبعد دفنه يحتفل بذكراه بجوار عموده الذى كان يدرس عنده ثلاث ليال يجتمع فيها كثير من العلماء والطلبة .

عددهم : — كان عددهم محدودا تقريبا بعدد أعمدة الأزهر التى كان يباح التدريس بجوارها . فقد كان عددهم سنة ١٩٠٢ :

٥٩ من النظام السابق لسنة ١٢٨٨ ؛

٢٥١ من النظام اللاحق لسنة ١٢٨٨ ، منهم ٧٢ حنفية و٧٧ مالكية و١٠٠ شافعية و٢ حنبلية .

(يلاحظ أن عدد أعمدة الأزهر كلها ٣٧٥ عمودا منها ٢٠٢ فى المقصورتين) .

مرتباتهم : — كان مرتب العالم ذى الدرجة الأولى مائة وخمسين قرشا ، وذى الدرجة الثانية مائة قرش ، وذى الدرجة الثالثة خمسة وسبعين قرشا شهريا (أما مرتبات المدرسين المعينين قبل سنة ١٢٨٨ فكانت أرقى قليلا من هذه المرتبات) .

وكانوا يمنحون بجانب هذه المرتبات الشهرية مقررات أخرى بعضها يومى وبعضها سنوى . فالمقررات اليومية هى أقراص الخبز المعروفة بالجراية . وما كان ينقص نصيب كل عالم مدرس منها عن عشرة أرغفة فى اليوم . وأما السنوية فهى التى كانت معروفة « ببدل الكساوى ومثمن الغلال » (وهو العوض المالى الذى أحل محل الطائفة الأولى من الأرزاق التى سبق الكلام عنها [1]) .

فبدل الكسوة كان أقله اثنى عشر جنيها وأكثره ثلاثين جنيها فى السنة ، ومثمن الغلال كان مجلس إدارة الأزهر يقسمه على من يراهم مستحقين له من المدرسين . ومع ضآلة هذه المرتبات فإنها كانت كافية لحاجاتهم وحاجات أسراتهم . فقد كانوا بعيدين عن زخارف الحياة ، متمسكين بمبادىء الزهد والتقشف ، متفانين فى العبادة وتحصيل العلم وتعليمه .

وقد ظلت هذه المرتبات على حالها حتى آخر العقد الأول من القرن العشرين .

ومصادر أرزاق العلماء هى بعينها مصادر أرزاق الطلبة

التى تقدم الكلام عنها .

هذا ، وأول من أجرى الأرزاق على العلماء ورتبهالهم هو العزيز بالله بن المعز لدين الله الفاطمى . ذكر المقريزى أن « الوزير أبا الفرج يعقوب بن يوسف سأل سنة ٣٦٥ الخليفة (العزيز بالله) فى صلة جماعة من الفقهاء ، فأطلق مايكفى لكل واحد منهم من الرزق ، وأمر لهم بشراء دار وبنائها ، فبنيت بجانب الجامع الأزهر . فاذا كان يوم الجمعة حضروا إلى الجامع ، وتحلقوا فيه بعد الصلاة الى أن تصلى العصر (كذا) ، وذلك لقراءة الفقه على مذهب الفاطميين . وكانوا (الفقهاء) شيعة إسماعيلية ، وكانت عدتهم خمسة وثلاثين رجلا . وخلع عليهم العزيز بالله يوم عيد الفطر وحملهم على بغال » .

علاقتهم بالسياسة وبالحكام: لم يحاول الأمراء والحكام الاستعانة بالعلماء لنصر سياستهم . فقد كانوا على يقين أن العلماء يربئون بأنفسهم عن أن يكونوا آلة فى أيديهم لترويج مبادئهم . وكل ما كانوا يحاولون عمله ، هو استمالتهم اليهم ،

وتقريبهم منهم، لينتفعوا بطريق غير مباشر بمقامهم ومكانتهم في نفوس الناس، وليظهروا أمام مرءوسيهم بمظهر الحدب على الدين، والحرص على إجلال أهله وحفظة شرائعه. على أن الجم الغفير من العلماء كانوا يعملون جهدهم على مجانبة الحكام والرؤساء، والابتعاد عنهم، والزهد عما لهم من مال وجاه، لعلمهم أن ذلك أليق بشرفهم، وأضمن لعزة مقامهم.

ولم يكتف العلماء بذلك، بل تعالوا إلى درجة جعلتهم المسيطرين على الملوك والأمراء، المرشدين لهم، المراقبين لأعمالهم. فقد كان عباس الأول يحضر بنفسه — على علو قدره — للجامع الأزهر، ويتقدم لسماع درس الشيخ الباجوري، فلا يقوم له الشيخ، كأن القادم فرد عادى من أفراد الطلبة. وذكر السيوطى فى كتابه حسن المحاضرة أنه «لما تولى الشيخ عز الدين بن عبد السلام القضاء، تصدى لبيع أمراء الدولة من الأتراك، وذكر أنه لم يثبت عنده أنهم أحرار . . . فبلغهم ذلك، فعظم الخطب عندهم، والشيخ مصمم، لا يصحح لهم بيعا ولا شراء ولا نكاحا، وتعطلت مصالحهم

لذلك. وكان من جملتهم نائب السلطنة، فاستشاط غضباً. فاجتمعوا وأرسلوا اليه. فقال نعقد لكم مجلسا وننادى عليكم لبيت المال. فرفعوا الأمر الى السلطان. فبعث اليه فلم يرجع. فأرسل اليه نائب السلطنة بالملاطفة فلم يفد فيه. فانزعج النائب وقال: «كيف ينادى علينا هذا الشيخ ويبيعنا، ونحن ملوك الأرض؛ والله لأضربنه بسيفى هـــذا». فركب بنفسه فى جماعة، وجاء الى بيت الشيخ، والسيف مسلول فى يده، فطرق الباب، فخرج اليه ولد الشيخ، فرأى من نائب السلطنة ما رأى. فعاد وشرح لوالده الحال. فما اكترث لذلك، وقال: «ياولدى، أبوك أقل من أن يقتل فى سبيل الله». ثم خرج، فحين وقع نظره على النائب، يبست يد النائب وسقط السيف منها، وأرعدت مفاصله. فبكى وسأل الشيخ أن يدعو له، وقال: ياسيدى وأى شىء تعمل؛ قال: أنادى وأبيعكم؛ فقال: ففيم تصرف ثمننا؛ قال: فى مصالح المسلمين؛ قال: فمن يقبضه؛ قال: أنا. فتم ما أراد، ونادى على الامراء واحدا واحدا، وغالى فى ثمنهم، ولم يبعهم

إلا بالثمن الوافى ، وقبضه وصرفه فى وجـوه الخير . . . » .

فمن كانت سلطتهم على الأمراء قد بلغت الى حد أنهم يستطيعون التصرف فى رقاب بعضهم وتجريدهم من حقوقهم المدنية ، لايعقل أن يكونوا آلة فى أيديهم لترويج أغراضهم وتنفيذ أهوائهم فى السياسة .

رابعا – ادارة الازهر

مشيخة الأزهر : لم يكن للأزهر قديما شيخ يتولى رياسته ؛ بل كان يتولاه ولاية علمة ملوك مصر وأمراؤها ويباشر شئونه الداخلية مشايخ المذاهب الاربعة ومشايخ الأروقة (وكان شيخ الرواق ينتخبه طلبة الرواق أنفسهم . وكان لمشايخ أروقة الاتراك والشوام والمغاربة والصعايدة تقدم على من عـداهم من مشايخ الأروقة الاخرى . وكانوا يعطون عنـد توليهم مناصبهم ، دون سائر زملائهم ، خلعا خاصـة كانت تتألف من كرك أخضر يلبسونه فى موكب

حافل يحضره كثير من العلماء) .

وفى القرن الحادى عشر الهجرى استحسن ان يعين له رئيس عمومى يدير شئونه التعليمية وغيرها يلقب بشيخ الجامع الازهر ، وينتخب ممن اشتهروا بالفضل والعلم من كبار العلماء أيا كان مذهبه . وكانت العادة فى بادئ الأمر أن شيخ الأزهر لايعزل إلا بالموت ؛ حتى أنه لما عجز الشيخ إبراهيم الباجورى عن القيام بأعباء وظيفته لشيخوخته حوالى سنة ١٢٧٥ هـ ، أمر سعيد باشا أربعة مشايخ من أكابر العلماء أن يديروا حركة الجامع بالنيابة . وظل هذا التقليد معمولا به حتى سنة ١٢٨٧ ، إذ عزل الشيخ مصطفى العروسى من مشيخة الجامع .

وكان الخديوى هو الذى يعين شيخ الجامع الأزهر ، ويخلع عليه عند تعيينه خلعة سنية هى كرك ثمين يعطاه بحضور العلماء فى موكب كبير فى القصر الخديوى . وكان فى اختياره للشيخ يحترم غالبا إرادة كبار العلماء فى الأزهر ويذعن لمشورتهم . ومازال — حتى اليوم — تعيين شيخ

الجامع الأزهر حقا من حقوق الجالس على عرش مصر.

وقد تولى مشيخة الأزهر الى الآن تسعة وعشرون شيخا، هم :—

١ — الشيخ محمد عبدالله الخرشى المالكى، تولى المشيخة حوالى سنة ١٠٩٠ هـ إلى سنة ١١٠١هـ.

٢ — الشيخ محمد النشرتى المالكى، ١١٠١ — ١١٢٠هـ.

٣ — الشيخ عبد الباقى القلينى المالكى، ١١٢٠ — ؟ .

٤ — الشيخ محمد شنن المالكى، من ؟ إلى ١١٢٦ هـ.

٥ — الشيخ أبراهيم بن موسى الفيومى المالكى، إلى ١١٣٧ هـ .

٦ — الشيخ عبدا الله الشبراوى الشافعى، الى ١١٧١ هـ.

٧ — الشيخ محمد بن سالم الحفنى الشافعى، الى ١١٨١ هـ.

٨ — الشيخ عبدالرؤف السجينى الشافعى، الى ١١٨٢هـ.

٩ — الشيخ أحمد بن عبد المنعم الدمنهورى الشافعى، الى ١١٩٢ هـ.

١٠ — الشيخ أحمد العروسى الشافعى، الى ١٢٠٨ هـ.

١١ – الشيخ عبدالله الشرقاوى الشافعى، الى ١٢٢٧ هـ.

١٢ – الشيخ محمد الشنوانى الشافعى، الى ١٢٣٣ هـ.

١٣ – الشيخ محمد أحمد العروسى الشافعى، الى ١٢٤٥ هـ.

١٤ – الشيخ أحمد بن على الشافعى، الى ١٢٤٦ هـ.

١٥ – الشيخ حسن بن محمد العطار الشافعى، الى ١٢٥٠ هـ.

١٦ - الشيخ البرهان القويسنى الشافعى، الى ١٣٥٤ هـ (وكان كفيف البصر).

١٧ الشيخ أحمد بن عبد الجواد الشهير بالصائم السفطى الشافعى، الى ١٢٦٣ هـ.

١٨ – الشيخ ابراهيم البيجورى الشافعى، الى ١٢٧٧ هـ.

١٩ – الشيخ مصطفى العروسى الشافعى، عزل عن منصبه سنة ١٢٨٧ هـ.

٢٠ ا – الشيخ محمد المهدى العباسى الحنفى، اعتزلها سنة ١٢٩٩ هـ.

٢١ ا – الشيخ محمد الانبابى الشافعى، اعتزلها سنة ١٣٠٠ هـ.

٢٠ ب – الشيخ محمد المهدى العباسى، تولاها ثانية من

سنة ١٣٠٠ إلى سنة ١٣٠٤ .

٢١ ب — الشيخ محمد الانبابى الشافعى ، تولاها ثانية من سنة ١٣٠٤ إلى سنة ١٣١٣ (مرض سنة ١٣١٢ فعين الشيخ حسونه وكيلا ، وظل قائما بشئون الازهر بتلك الصفة حتى استقال الشيخ الانبابى سنة ١٣١٣) .

٢٢ ا — الشيخ حسونه النواوى الحنفى ، اعتزلها سنة ١٣١٧ هـ .

٢٣ — الشيخ عبد الرحمن القطب الحنفى النواوى ، من ٢٥ المحرم سنة ١٣١٧ الى ٢٥ صفر سنة ١٣١٧ هـ (وكان مريضا مدة هذا الشهر) .

٢٤ ا — الشيخ سليم البشرى المالكى ، تولاها فى ٢٨ صفر سنة ١٣١٨ واعتزلها يوم الأحد ٢ من ذى الحجة سنة ١٣٢٠ .

٢٥ - السيد على بن محمد الببلاوى المالكى نقيب الأشراف ، استقال يوم الثلاثاء ٩ من المحرم سنة ١٣٢٣ فأقيل يوم السبت ١٢ منه .

٢٦ - الشيخ عبد الرحمن الشربينى الشافعى ، تولى يوم الأحد ١٣ المحرم سنة ١٣٢٣ ، ثم استقال فأقيل يوم الاربعاء

١٦ من ذى الحجة سنة ١٣٢٤.

٢٢ ب الشيخ حسونه النواوى (المشيخة الثانية)، استقال سنة ١٣٢٧ .

٢٤ب الشيخ سليم البشرى (المشيخة الثانية).

٢٧ - الشيخ محمد أبو الفضل الجيزاوى المالكى.

١٢٨ - الشيخ محمد مصطفى المراغى الحنفى.

٢٩ - الشيخ محمد الأحمدى الظواهرى الشافعى، استقال فى المحرم سنة ١٣٥٤ الموافق ابريل سنة ١٩٣٥.

٢٨ب الشيخ محمد مصطفى المراغى الحنفى، عين فى المحرم سنة ١٣٥٤ هـ الموافق ابريل سنة ١٩٣٥ م .

مجلس ادارة الأزهر الشريف : ظل مشايخ الأزهر يستقلون بادارته حتى سنة ١٣١٢؛ وحينئذ رأى ولاة الامور، عملا باقتراح الشيخ حسونه النواوى ، تأليف مجلس ادارة يعين شيخ الأزهر فى مهمته . فتألف هذا المجلس من خمسة أعضاء يرأسهم شيخ الجامع الازهر نفسه . وأعضاء أول مجلس كانوا ثلاثة من كبار أساتذة الأزهر، وهم الشيخ

سليمان العبد الشافعى ، والشيخ محمد أبو الفضل الجيزاوى المالكى ، والشيخ أحمد البسيونى الحنبلى ؛ واثنين من علماء الأزهر الموظفين بالحكومة وهما الشيخ محمد عبده مفتى الديار المصرية ، والشيخ عبد الكريم سلمان عضو المحكمة الكبرى.

وقد خُول هذا المجلس الحق فى أن يصدر قرارات بشأن مناهج الدراسة وطرقها ونظام التعليم وشئون الطلبة ، وصرح له كذلك أن يأذن لغير علماء الأزهر بتدريس العلوم الحديثة ، وأن يعين كتبا لجميع العلوم ، على ألا يجوز تدريس كتاب خارج عما قرره إلا باذن منه .

وقد أحدث هذا المجلس نهضة علمية كبيرة ، وقام باصلاحات جليلة فى الأزهر ، نذكر له منها تخصيصه ستمائة جنيه مكافأة للنابغين فى العلوم الحديثة وحظره تدريس الحواشى والتقارير فى أربع السنوات الأولى .

وقد أدخلت من بعد ذلك عدة تعديلات على حقوق هذا المجلس وعلى هيئة أعضائه وعددهم وطرق تعيينهم . . . . حتى انتهى الى ماسمى الآن بمجلس الأزهر الأعلى .

فهرست

(الصفحة)	(الموضوع)
٥٨، ٥٩	المسامحات
٥٩ـ٦١	طريقة التدريس
(٦٢ـ٧٨)	ثانيا — طلبة الأزهر
٦٢، ٦٣	جنسياتهم
٦٣، ٦٤	دياناتهم
٦٤	نوعهم
٦٤ـ٦٦	التحاقهم بالأزهر
٦٦	مجانيتهم
٦٦، ٦٧	عددهم
٦٧	امتيازاتهم الحربية
٦٨ـ٧٠	أرزاقهم المقررة
٧٠	مصادر أرزاقهم
٧٠ـ٧٣	مساكنهم
٧٣، ٧٤	أثر هذه المنح
٧٤	العناية بصحتهم
٧٥	مواظبتهم
٧٥، ٧٦	طائفة من عوائدهم
٧٦، ٧٧	عدد المتخرجين منهم سنويا

(الصفحة)	(الموضوع)
(٧٨ـ٨٧)	ثالثا — الأساتذة
٧٨ـ٨٠	طوائفهم ومؤهلاتهم الدراسية
٨٠ـ٨٢	امتيازاتهم
٨٢	عددهم
٨٢ـ٨٤	مرتباتهم
٨٤ـ٨٧	علاقتهم بالسياسة وبالحكام
(٨٧ـ٩٣)	رابعا — ادارة الأزهر
٨٧ـ٨٩	مشيخة الازهر
٨٩ـ٩٢	مشايخ الازهر
٩٢، ٩٣	مجلس إدارة الأزهر

انتهى

طبعة الفتوح لصاحبها على نظاظا بالخليج قنطرة عمر شاه بشبين بمصر

